الأمم المتحدة

S/PV.6092



مجلس الأمن

السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة ٦٠٩٢

الأربعاء، ١٨ آذار/مارس ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد شلقم/السيد الدباشي	(الجماهيرية العربية الليبية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد شيرباك
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد إلكن
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد ريبير
	فييت نام	السيد لي لونغ منه
	كرواتيا	السيد يوريكا
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير جون ساورس
	النمسا	السيد ماير – هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة رايس
	اليابان	السيد تاكاسو

جدول الأعمال

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2008/813).

09-27159 (A)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٢٠.

إقرار جدول الأعمال

أُقر جدول الأعمال.

السلام والأمن في أفريقيا

رسالتان متطابقتان مؤرختان ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتان من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن (S/2008/813)

الرئيس: أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأرجنتين، أستراليا، إيطاليا، البرازيل، بنغلاديش، بنن، الجزائر، الجمهورية التشيكية، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جنوب أفريقيا، كندا، كوبا، كينيا، مصر، النرويج، نيجيريا، يطلبون فيها دعوتهم إلى الاشتراك في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين إلى الاشتراك في النظر في البند، دون أن يكون لهم حق التصويت، وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

باسم المجلس، أود أن أرحب ترحيبا حارا بمعالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا.

بناء على دعوة من الرئيس، شغلت السيدة نكوسازانا دلاميني زوما (جنوب أفريقيا) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس: وفقا للتفاهم الذي توصل إليه المجلس في مشاوراته السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت إلى كل من السيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، والسيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي.

تقرر ذلك.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2008/813، التي تتضمن نص رسالتين متطابقتين مؤرختين ٢٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٨ موجهتين من الأمين العام إلى رئيس الجمعية العامة ورئيس مجلس الأمن يحيل بهما تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

يسعدني الآن أن أدلي ببعض الملاحظات الاستهلالية.

تندرج المناقشة المفتوحة لهذا اليوم في إطار المناقشات المتواصلة حول موضوع التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وخاصة الاتحاد الأفريقي، في مجال صون السلام والأمن الدوليين، وفقا لما ورد في الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وإننا إذ دعونا إلى عقد هذه المناقشة المفتوحة، ندرك تماما أن مسائل الأمن والسلام لا تُعنى بها أفريقيا وحدها، وإنما سائر المجموعات الإقليمية أيضا. فأينما توجد نزاعات مسلحة، ينتج عنها عواقب وخيمة تتجسد صورها في انعدام الأمن وتفاقم المعاناة الإنسانية وتدفق اللاجئين والمشردين، وهي مشاكل تشهدها القارة الأفريقية بحدة أكبر، وتُلقي بمسؤوليات جمة على الاتحاد الأفريقي الذي ما زال يسعى جاهدا لتعزيز وتقوية هياكله المعنية بالسلام والأمن، الأمر الذي يسترعي بالضرورة إيلاء الاهتمام بجعل

التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في مجالات صون السلام والأمن أكثر تنظيما وفعالية، وذلك بالنظر إلى أن معظم عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام توجد في أفريقيا، فضلا عن تزايد الحاجة إلى الاستجابة السريعة للأزمات الناشئة في القارة وما تتطلبه من قدرة على النشر معززة بموارد موثوق بها ومستدامة ويمكن التنبؤ بها.

وتأتي مناقشتنا اليوم متابعة لنتائج المناقشة المفتوحة لمجلس الأمن المعقودة في ١٦نيسان/أبريل ٢٠٠٨، التي أدارها الرئيس السابق لجمهورية جنوب أفريقيا الشقيقة، حيث اتخذ المجلس خلالها القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، الذي سلم فيه بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بحفظ السلام بتفويض من الأمم المتحدة وباستدامة هذه الموارد والمرونة في الحصول عليها. كما رحب فيه باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة يتكون من شخصيات بارزة لإمعان النظر في أساليب تقديم الدعم لعمليات حفظ السلام هذه، ولا سيما توفير التمويل والمعدات والدعم اللوجستي لبدء تشغيلها، وإمعان النظر في الدروس المستخلصة من الجهود التي اضطلع بها الاتحاد الأفريقي في الماضي والتي يضطلع بها حاليا في مجال حفظ السلام.

في ١٢ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٨، أنشئ فريق مشترك رفيع المستوى بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، برئاسة دولة السيد رومانو برودي، رئيس وزراء إيطاليا السابق، الذي ركز أعماله بشكل خاص على أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام التي تُنشأ بموافقة من الأمم المتحدة. وأنهى الفريق أعماله وقدم تقريره المعروض علينا الآن.

ولا يفوتني في هذا الصدد، ونيابة عن أعضاء مجلس الأمن، أن أشيد بجهود الأمين العام، السيد بان كي – مون وجهود الفريق المشترك الرفيع المستوى التي أثمرت عن صدور هذا التقرير الذي نأمل أن يحظى بمداولات مستفيضة تحقق أهداف هذه المناقشة.

أرحب بحضور الأمين العام، معالي السيد بان كي – مون، هذه الجلسة وأعطيه الكلمة الآن.

الأمين العام (تكلم بالإنكليزية): يسعدني أن أشارك في هذه الجلسة لمجلس الأمن. وأرحب بهذه الفرصة للتركيز على تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وعلى الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لزيادة تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام.

وقبل أن أبدأ، أود أن أرحب بكم، سيدي، بصفتكم الممثل الدائم الجديد لبلدكم العظيم، الجماهيرية العربية الليبية، وأن أهنئكم على توليكم رئاسة مجلس الأمن بعد اضطلاعكم بمسؤولياتكم الجديدة بوقت قصير. وأطمئنكم إلى دعمي وتعاوني الكاملين في أدائكم لمهامكم، لا بصفتكم رئيسا للمجلس فحسب، وإنما بصفتكم سفيرا لبلدكم لدى الأمم المتحدة. واغتنم هذه الفرصة لأرحب بدولة السيد رومانو برودي، رئيس الوزراء السابق في إيطاليا، وأن أعرب عن تقديري لقيادته الفريق المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والمعروض تقريره (S/2008/813) على المجلس اليوم.

إن المناقشة الرفيعة المستوى بشأن السلام والأمن في أفريقيا التي جرت في العام الماضي (انظر S/PV.5868)، وترأسها الرئيس السابق مبيكي في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨، قد وفرت لمجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فرصة البحث على نحو أوثق في الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ضمان

السلام والأمن في أفريقيا. ويقدم تقرير الفريق المعروض على الأعضاء اليوم عددا من الأفكار لتعزيز تلك الشراكة بغية تحسين استجابتنا الجماعية لمعالجة الصراعات في أفريقيا.

إن الدور الذي تضطلع به المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن دور لا غنى عنه في أعمال هذا المجلس. وأنا أشعر بالتشجيع من التقدم المحرز في مساعينا التعاونية مع مفوضية الاتحاد الأفريقي نحو إحلال السلام والأمن في المناطق التي تشكل تحديا مثل دارفور والصومال. وستؤدي الدروس المستخلصة من هذه المساعي إلى تعزيز أعمالنا التعاونية في المستقبل.

وما زال الاتحاد الأفريقي يطور قدراته لحفظ السلام. وتقوم إدارة عمليات حفظ السلام بدعم هذه الجهود بقدرات متفانية ومن خلال برامج محددة.

ويقدم تقرير الفريق (S/2008/813)، مع تحديده للتحديات الكبيرة المتبقية، توصيات مختلفة وتنطلق من دروس الماضي وتهدف إلى إقامة علاقة قوية في المستقبل. والأمر المحوري في هذا التحليل هو العلاقة الاستراتيجية بين هذا المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، التي تدعمها العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. وفي كلتا الحالتين، تم توسيع هذه العلاقة بقدر كبير، ولكن ما زال يتعين عليها أن تطور القدرة على الاستجابة التي ستمكننا من العمل معا لمنع نشوب الصراعات بدلا من مجرد الاستجابة للأزمات. وبدأت إدارة الشؤون السياسية بعقد مجموعة من الاجتماعات بين جميع مكاتبها ونظرائها في الاتحاد الأفريقي، ويحدوني الأمل في أن نتمكن من البناء على هذه المبادرة للتعجيل بوضع نهج أكثر شمولا للمستقبل.

إن العديد من التحديات التي تواجه الاتحاد الأفريقي ناجمة من الصعوبات التي يواجهها على السواء في تأمين الموارد اللازمة لدعم عمليات انتشاره وتطويره الطويل الأجل بالذات. وفي وسع أي بعثة لحفظ السلام تكون مفتقرة إلى الموارد الكافية أن تعرض للخطر الفوائد الأولية التي يحققها انتشارها ويمكنها أن تزيد التوقعات بدون توفير وسائل الوفاء بهذه التوقعات.

وفي هذا السياق قدم الفريق توصياته لمعالجة المسائل المتعلقة بتوفير التمويل والموارد. ولهذه التوصيات آثار بعيدة المدى وستتطلب إجراء تحليل مفصل، وخاصة في حالة الأنصبة المقررة، التي يلزم أن تنظر فيها هيئات الأمم المتحدة التشريعية وعملياتها ذات الصلة. وبالرغم من التعقيدات، يوفر التقرير خطوة أولى في عملية يمكن من خلالها دراسة هذه المسائل بصورة شاملة مع تمكيننا من تطوير شراكة أكثر فعالية.

إنني أتطلع إلى التفاعل البناء مع الدول الأعضاء الرئيسية، بما في ذلك أعضاء هذا المجلس، وأعضاء الاتحاد الأفريقي، والبلدان المساهمة بقوات وغيرها من أصحاب المصلحة. وسيوفر الاجتماع المقبل مع أعضاء مجلس الأمن في عطلة نهاية هذا الأسبوع فرصة قيمة للنظر في هذه المسألة بمزيد من التفصيل.

وتطوير هيكل السلام والأمن الأفريقي أمر بالغ الأهمية لاتخاذ نهج طويل الأجل وفعال نحو منع نشوب الصراعات وتسويتها. وهذا يتطلب الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك الاتحاد الأوروبي والعديد من الشراكات الثنائية. وتكمن العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في صميم هذا الإطار المتطور ولدى هذه العلاقة إمكانية التأثير على ملايين الأشخاص في القارة الأفريقية.

الرئيس: أشكر الأمين العام على الكلمات الطيبة التي وجهها إلي شخصيا وإلى بلدي.

أعطي الكلمة للسيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام.

السيد برودي (تكلم بالإنكليزية): أشكركم حقا على إتاحة الفرصة لي، بصفتي رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة للنظر في أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، لتقديم نتائج أعمالنا. وأود أولا أن أتناول نقطتين أساسيتين.

أولا، إنني أنوه بشكل عميق على السواء بنوعية الإسهامات الفردية التي قدمها جميع الأعضاء خلال العمل المكثف للفريق وبالدعم السخي الذي تلقيناه من موظفي الأمم المتحدة. وأعرب عن الشكر الخاص للأمين العام بان كي - مون.

ثانيا، كان واضحا من البداية ذاتها أنه بينما صيغت اختصاصات الفريق بعبارات تقنية، فقد كانت للمسائل آثار سياسية قوية.

ويوضح تصدير تقرير الفريق (S/2008/813) الصلة بين السلام والتنمية. فعدم إحلال السلام يعني عدم تحقيق التنمية. بيد أن التعقيدات المتأصلة في ذلك البيان تجعل من العسير في أغلب الأحيان التوفيق بين الحاجة إلى المشاركة الإقليمية وتوافر القدرات.

إن مسؤولية الأطراف الفاعلة الإقليمية عن التصدي للمسائل المتعلقة بالسلام والأمن في مناطقها بالذات أمر لا غنى عنه. وهذا لا يعني أن الاتحاد الأفريقي أو الجماعات الاقتصادية الإقليمية ينبغي أن تحل محل الأمم المتحدة. وذلك أمر واضح. وبدلا من ذلك، يجب تعزيز مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويجب وضع إطار يمكن أن تكفل فيه استجابتنا الجماعية الرد المناسب على أي ظرف معين.

وبأخذ هذا الأمر بعين الاعتبار باشر الفريق أعماله، وبتقديم تقرير الفريق، يحدوني الأمل في أن نتمكن من المضي قدما نحو اتخاذ نهج أكثر انتظاما في تصدينا للتحديات الماثلة للسلام والأمن في أفريقيا.

ويتعين على الاتحاد الأفريقي أن يضطلع بدوره كاملا. ولا بد أن يحظى الاتحاد بالوسائل لدعم نشر عملياته القصيرة الأجل في المستقبل، وأن يحظى أيضا بالقدرة على تطوير القدرات الأساسية اللازمة في الأجل الطويل.

وفي مخاطبة الاجتماع الرفيع المستوى الذي تولى رئاسته الرئيس السابق مبيكي، في نيسان/أبريل العام الماضي (انظر S/PV.5868)، شددت على ضرورة التعاون الأوثق بين المستويات الدولية والإقليمية والحاجة إلى استجابات أكثر فعالية من جانب المجتمع الدولي في حالات الأزمة. ونحن في عصر جديد يتطلب فيه نطاق التحديات وتعقيدها المزيد من التعاون بين جميع الأطراف الفاعلة.

ويستدعي التصدي لتلك التحديات إقامة علاقات فعالة وتحسين التعاون وإدراك كل واحد بوضوح لأوجه قوة الآخر وأوجه ضعفه. وقطعنا شوطا طويلا في الأعوام القليلة الماضية، وأنا أنوه بالتقدم الهائل الذي أحرزه الاتحاد الأفريقي والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا. ويمكننا جميعا أن نتعلم من تلك العملية.

ومع ذلك، يلزم أن تنسق تلك العملية بحيث يمكنها حقا أن تعزز قدرات الاتحاد الأفريقي على الإسهام في صون السلام العالمي وتمكنه من أن يؤدي دورا على خط المواجهة في الجهود الدولية المبذولة لإقرار السلام في القارة.

وفي الواقع، فإن قدرة الاتحاد الأفريقي على التصدي للأزمات القارية في سياق إطار دولي أوسع تتطلب توفير قدرات كبيرة. ويقتضي تطوير تلك القدرات الدعم المستمر من المجتمع الدولي، بما في ذلك الشركاء والمانحون الأقل

اتساما بالطابع التقليدي. وعلينا أن نقوم بذلك العمل بالرغم من التنافس الحالي على الموارد الشحيحة. ويتطلب بلوغ هذا الهدف تحسين التعاون وإنشاء آليات جديدة، وأدوات جديدة لم تستخدم بعد.

وبفضل هيكل السلام والأمن الأفريقي، تم إحراز تقدم كبير في العديد من الميادين، من منع نشوب الصراعات إلى نشر بعثات حفظ السلام وتطوير القدرات الطويلة الأجل. وعلينا أن نكفل إحراز المزيد من التقدم في هذا الاتجاه.

والهيكل الأفريقي للسلام والأمن لا يستطيع أن يعمل في عزلة، وإن التقرير يشدد على أهمية إرساء أسس رؤيا متشاطرة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عند تناول المسائل ذات الاهتمام المشترك. وهذا ينطوي على وجود تنسيق قوي جديد بين المجلسين. وإن الاجتماعات المشتركة التي عقدت بالفعل تمثل خطوة رئيسية إلى الأمام، غير أن أعضاء الفريق حريصون على تشجيع تبادلات أكثر انتظاما يمكن من خلالها رعاية استمرارية النهج بقدر أكبر واستحداث رؤية متشاطرة حقا.

وعلى مستوى مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة، يعترف الفريق بالتقدم الكبير المحرز وبأساس التعاون المتين الذي أقيم، سواء من حيث دعم التطورات التشغيلية أو بناء القدرات على الأمد البعيد. مع ذلك، يوجد مجال واسع للتحسين. إن قصر الدعم التشغيلي على البعثات الفردية مفهوم، ولكنه لا يشجع بالضرورة على التعاون المستدام الأكثر كفاءة.

وإذا كانت مفوضية الاتحاد الأفريقي والأمانة العامة للأمم المتحدة تستهدفان تطوير مستوى التعاون الضروري لدعم تجميع الطاقات المتبادلة بصورة فعالة، فإنهما يجب أن تتمكنا من العمل سوية بطريقة مهيكلة أكثر بكثير مما جرى حتى الآن. ولبلوغ تلك الغاية، يوصي أعضاء الفريق بخلق آلية يمكن بواسطتها لكل من المنظمتين إجراء تبادل أوسع للآراء بقدر أكبر من الانتظام. وتتوفر نماذج مختلفة يمكن الاسترشاد بها في سبيل تنفيذ تلك العملية من دون خلق هياكل جديدة.

إن القدرة على العمل سوية يمكن أن تصطدم بقيود قلة الموارد لدى مفوضية الاتحاد الأفريقي. وبالتالي فإن تحسين التنسيق وحده لن يكفي. إنه ضروري ولكنه لا يكفي. ويجب دعمه بقدرة مؤسسية تزيد من التملك الأفريقي للعملية. وذلك لن يتحقق إلا بعد تزويد المفوضية بصورة ملائمة بالموظفين الأكفاء من الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي.

لا مفر من الاعتراف بأن القدرة العسكرية هي التي تستأثر بالعناوين الرئيسية من حيث تطوير قوة الاحتياط الأفريقية، إلا أن التقرير يبرز نقطة أن السلام في القارة الأفريقية لا يمكن إحرازه بنشر القوات العسكرية فحسب. وتقوم الحاجة إلى تطوير القدرة عبر طائفة متنوعة من الأنشطة، مثل الاستخبارات والإنذار المبكر ومنع الصراع والمصالحة فيما بعد الصراع والتعمير. وأكرر هنا أن الحاجة تقوم إلى تطوير رؤيا مشتركة.

إن الرئيس الحالي للاتحاد الأفريقي، معمر القذافي، ذكر مؤخرا أن أفريقيا إن لم تطور نظرة سياسية مشتركة، فإنها لن تمسك أبدا بزمام مصيرها السلمي. ومن الواضح أن تطوير رؤيا مشتركة شيء وتنفيذها شيء آخر. فذلك يتطلب شراكة مرتكزة على قدرة يعتد بها مثلما يتطلب موارد ضخمة.

وقد درس الفريق طائفة من الخيارات الممكنة التي يمكن بواسطتها بناء وإدامة إمكانية تنبؤ مالي أعظم على

المدى البعيد. وإن التفاصيل التقنية لذلك المقترح يجب تطويرها أكثر في المستقبل القريب.

أما التوصية بأن تقر الأجهزة التشريعية للأمم المتحدة استخدام الأنصبة المالية المقررة بموجب معايير معينة فإنها تعترف بأهمية العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، فضلا عن الفوائد التي يمكن تحقيقها باستغلال الميزة المقارنة للاتحاد الأفريقي في النشر السريع لعملية مرحلية رابطة ريثما يجري تمهيد الظروف اللازمة لمشاركة الأمم المتحدة على الأمد البعيد. وقد تحلى الفريق بحساسية خاصة تجاه الطائفة الواسعة من وجهات النظر المختلفة حول ذلك الاقتراح، وأبدى رأيه بأن الوقت قد حان لقيام الأمم المتحدة بتوسيع كل جوانب دور الاتحاد الأفريقي في حسم مسائل السلام والأمن – بالطبع بالتنسيق مع جهود الأمم المتحدة.

وبالمثل، تتطلب التوصيات المتعلقة بالحاجة إلى الدعم التشريعي دراسة أوثق. وعلى وجه التحديد تتوفر فرصة للتخلص من بعض من نموج الماضي التقليدية وللاستفادة من الأفكار الابتكارية التي تغني عن الحاجة إلى تكديس كميات هائلة من العُدد، وهذا أمر تزداد أهميته في المناخ الاقتصادي الحالي.

وفيما يتعلق ببناء القدرة على الأمد البعيد، أوصى الفريق باستحداث صندوق استئماني متعدد المانحين. ومفهوم صندوق متعدد المانحين ذاته ينطوي على أن من لديهم مصلحة في أفريقيا المتمتعة بالسلام سيُطلب منهم جميعا أن يساهموا بموارد مالية وبشرية وتقنية من أجل بناء تلك القدرة. وإن المانحين الجدد جرى تشجيعهم ويجري تشجيعهم وسيستمر تشجيعهم على تقديم وزيادة مساهماقم. وإذا تسنى، على ما نأمل، أن يُنشأ بنجاح صندوق كبير متعدد المانحين، فإن حجمه وتعقيده سيتطلبان خبرات ليست متوفرة إلا في مؤسسات دولية قليلة جدا. وإنني أعرف أن هذا محل نقاش الآن، ولهذا فإننا، في مرحلة الافتتاح، نوصي بمشاركة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. ولكن من أجل كفالة التمكين التدريجي للاتحاد الأفريقي، فإن مقر ذلك الهيكل سيكون، ابتداء، في أديس أبابا. ويتوقع أن يتسلم الاتحاد الأفريقي كامل المسؤولية في غضون مدة قصيرة وأن تكون له الملكية الكاملة للصندوق بعد ذلك.

ولكن ينبغي التشديد على أن الاتحاد الأفريقي سيكون، منذ البداية الأولى، مسؤولا عن تعريف الأولويات والمشاريع في مجال بناء القدرة. وفي شتى اجتماعاتي مع رؤساء دول أو حكومات البلدان المهتمة في دعم دور الاتحاد الأفريقي في حفظ السلام لمست الأخذ بأسلوب تفكير إيجابي بصورة عامة تجاه اقتراحنا بإنشاء صندوق متعدد المانحين يكرس لبناء القدرة على الأمد البعيد. وإنني أفهم أن مشاركة رئيس للوزراء تختلف عن مشاركة وزير للمالية، ولكن ذلك كان تطورا مشجعا جدا.

وتلك الفكرة تتطلب أيضا دراسة إضافية من أجل تعريف الطرائق التفصيلية وتحديد الطريقة الناجحة في تضافر الجهود مع الآليات القائمة مثل مرفق السلام الأفريقي، الذي أنشأه ودعمه الاتحاد الأوروبي.

ختاما، أود أن أشدد على أن بعضا من التوصيات يمكن تنفيذه بسهولة نسبية، لا سيما التوصيات المتصلة بتقوية العلاقة السياسية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ويجري بالفعل تنفيذ بعض منها كجزء من العملية الجارية. في حين أن توصيات أخرى تتطلب تحليلات متعمقة أكثر مما أمكن إجراؤه في نطاق الفريق.

لقد أكمل الفريق جل عمله عندما لم تكن عواقب الهبوط الاقتصادي الحالي معروفة بصورة تامة. مع ذلك، من المهم أن يزداد الدعم المقدم للاتحاد الأفريقي في المستقبل.

فهذا مهم جدا. ويتعين علينا أن نعمل سوية بطريقة أفضل، ويتعين علينا أن نجد أدوات التعاون الأكثر كفاءة.

ويجب علينا جميعا أن ننخرط في تطوير قدرة الاتحاد الأفريقي. وإن الدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي يتسم بأهمية مساوية لأهمية الدعم المادي الذي تقدمه الدول غير الأفريقية الأعضاء في الأمم المتحدة. ويجب أن تمتلك أفريقيا زمام المبادرة، بيد أنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء، لا سيما الدول التي لديها مصلحة في أفريقيا، أن تلتزم بدعم العملية. ومن الواضح أنه لا يمكن تحقيق أي تنمية بدون إحلال السلام، لكن من الواضح أيضا أن السلام في أفريقيا لا يؤثر على مستقبل أفريقيا فحسب، بل أيضا على مستقبلنا جميعا. لذلك، ينبغي أن نعتبر هذا التقرير خطوة هامة في إطار عملية أطول تتطلب مزيدا من المشاورات والعمل من أجل تطوير توصياته.

الرئيس: أشكر الرئيس رومانو برودي على هذا العرض وهذه الإحاطة الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن للسيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن.

السيد لعمامرة (تكلم بالفرنسية): بادئ ذي بدء، أود، سيدي الرئيس، أن أعرب عن سروري بمخاطبة مجلس الأمن تحت رئاستكم، باسم مفوضية الاتحاد الأفريقي ورئيسها، السيد جون بينغ، بشأن مسألة بالغة الأهمية لتعزيز الأمن والسلام والاستقرار في القارة الأفريقية. غير أنني، أولا وقبل كل شيء، أود أن أهنئكم، سيدي الرئيس، على تعيينكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، وعلى توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وأنني ممتن لكم امتنانا خاصا، سيدي، على دعوتنا إلى المشاركة في هذه المناقشة المكرسة للنظر في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة بشأن أساليب دعم عمليات حفظ السلام للاتحاد الأفريقي (S/2008/813). فهذه المسألة تقع الآن في صميم مشكلة تعزيز فعالية عمليات حفظ السلام في قارتنا وفي جميع أرجاء العالم.

وفي هذا السياق، نعرب عن امتناننا أيضا للأمين العام بان كي – مون على التزامه الثابت بإحلال السلام في أفريقيا وتعزيز شراكة فعالة ونموذجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وفي ما يتعلق بهذه الشراكة، شَكَّلَ تعيين الرئيس رومانو برودي، وهو صديق أفريقيا المخلص، لقيادة فريق الخبراء المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة ضمانا لنجاح هذا المسعى، مثلما يدل على ذلك التقرير قيد النظر حاليا. وأود أن أتقدم هنا، نيابة عن مفوضية الاتحاد الأفريقي وأصالة عن نفسي، بالتهنئة للرئيس برودي ولأعضاء الفريق.

الواقع أن هذا التقرير يجسد بدقة جودة العمل الذي استند إلى الدروس المستفادة من عمليات حفظ السلام في أفريقيا، ويفتح آفاقا جديدة وواعدة لتعزيز فعالية جهود الاتحاد الأفريقي في هذا الصدد، من خلال توافر الموارد المالية، على نحو دائم ويمكن التنبؤ به، التي يحتاج إليها الاتحاد لزيادة تعزيز دوره في ميدان السلم والأمن. ويسلط التقرير الضوء بصورة مناسبة على ضرورة تعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي، وزيادة الموارد، وتحقيق استقرار تمويل عمليات حفظ السلام في أفريقيا.

كما تكتسي الأهمية ذاتها التوصيات الخاصة الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي في ميدان التعاون العملي على مختلف الصعد. وينطبق الأمر ذاته على إنشاء آليات تمويل جديدة تمكننا من دعم عمليات محددة لحفظ السلام، سواء من خلال التمويل الذي تقدمه الأمم المتحدة في إطار الأنصبة المقررة، أو باقتراح إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين يُمَّول من خلال التبرعات.

وهـذا التـدبير، في رأينـا، تـدبير مبتكـر وحـسن التوقيـت ويستحق الدعم من الجميع.

وخلال السنوات القليلة الماضية، أثبتت الترتيبات الإقليميـة فعاليـة متجـددة في مجـال تعزيـز الـسلام والأمـن والاستقرار في مناطقها. وما من مكان آخر يتجلى فيه هذا الواقع الجديد بشكل أوضح أكثر من أفريقيا. ومنذ بضعة أعوام حتى الآن، أوجد الاتحاد الأفريقي زخما جديدا لجهوده الرامية إلى مواجهة التحديات الملحة التي تواجهها القارة في مجال السلم والأمن.

واستنادا للأحكام ذات الصلة من البروتوكول المتعلق بإنشاء مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وُضع هيكل قاري للسلام والأمن. ومن المؤكد أنه لا يزال هناك الكثير مما ينبغي عمله لجعل هذا الهيكل يباشر عمله بصورة كاملة. غير أن تقدما هاما قد أُحرز، مثلما دلت على ذلك الإجـراءات اليوميـة الـتي يتخـذها مجلـس الـسلام والأمـن، والمبـادرات الـتي اتخذها فريق الحكمـاء، فـضلا عـن التـدابير المتخذة في إطار إنشاء النظام القاري للإنذار المبكر، والتدابير الرامية إلى إطلاق القوة الاحتياطية الأفريقية في حزيران/يونيه ٢٠١٠. علاوة على ذلك، يعمل الاتحاد الأفريقي والآليات الإقليميـة علـى نحـو وثيـق، وبـصورة متزايـدة، في إطـار مـذكرة التفـاهم بـشأن التعـاون الـتي أبرمـت في كـانون الثاني/يناير ٢٠٠٨.

واقترانا بإنشاء هذا الهيكل على نحو تدريجي، يلتزم الاتحاد الأفريقي، على نحو يومي، بالمشاركة في جهود منع نشوب الصراعات وإدارتها وتسويتها. ومن الواضح للجميع أننا نواجه تحديات جساما. فيكفي أن نطلع على التقارير الصحفية عن القارة في الآونة الأخيرة لنتأكد من ذلك. غير أنه لدينا الآن إرادة سياسية قوية لمواجهة تلك الصعوبات، مـن خـلال مـضاعفة الجهـود لكفالـة أن تمكننـا تـدابير المنـع الهيكلي والوساطة والمساعي الحميدة من الحيلولة دون تفاقم التوترات والأزمات الكامنة إلى صراعات مسلحة مفتوحة.

إن تجربة أفريقيا في مجال نشر المراقبين والوحدات العسكرية تطورت في مختلف أرجاء القارة وفي ظل ظروف صعبة للغاية أحيانا. وذلك ما وقع في الماضي القريب في بوروندي والسودان، وهو ما يقع حاليا في الصومال، حيث تعمل كتائب نشرتها أوغندا وبوروندي في إطار بعثة الاتحاد الأفريقـي في الـصومال بـسالة مـن أجـل دعـم أولى خطـوات الـشعب الـصومالي صـوب الـسلام والمـصالحة والأمن والاستقرار.

ولدى اتخاذ الاتحاد الأفريقي لهذه المبادرات، فإنه يضطلع، بطبيعة الحال، بمسؤولياته السياسية، ومن الواضح أن هذه الإجراءات دليل بليغ على تضامن أفريقي يتوق إلى أن يكون استباقيا ويسعى إلى جعل البلدان الأفريقية الأخرى تدعم الصومال في محنته. وفي الوقت ذاته، ومن خلال جميع هـذه المبـادرات في مجـالات اسـتعادة الـسلام وتعزيـز الـسلام ودعمه، فإن الاتحاد الأفريقي يعمل أيضا بالنيابة عن المجتمع الـدولي، وخاصـة مجلـس الأمـن، الـذي يتحمـل المـسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين.

وفي هذا السياق إذاً، طلب الاتحاد الأفريقي إلى الأمم المتحـدة أن تنظـر، في إطـار الفـصل الثـامن مـن الميثـاق، في إمكانيـة تمويـل عمليـات حفـظ السلام الـتي يقـوم بهـا الاتحـاد الأفريقي أو التي تتم تحت سلطته وبموافقة مجلس الأمن، من خلال مساهمات تُقيَّم بصورة منتظمة.

إن هذه العملية التي أطلقت بناء على ذلك الطلب، استنادا إلى اقتراح مدروس جيدا طرحته جنوب أفريقيا، قد تمخضت عن التقرير المعروض على المجلس للنظر فيه اليوم. وأود أن أعرب عن عميق تقدير مفوضية الاتحاد الأفريقي للسيدة دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا

لما أبداه بلدها وما أبدته هي شخصيا من التزام بتحقيق هذا المشروع النبيل.

ويمثل التقرير الذي ننظر فيه اليوم، دون أدنى شك، خطوة هامة في الجهود الشاملة نحو بناء قدرات الاتحاد الأفريقي ومواجهة التحديات التي تواجه القارة في مجال السلام والأمن، وحشد مزيد من الدعم من المجتمع الدولي. ومن هذه الزاوية، فإن التوصيات بشأن تمويل عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي تكتسي أهمية خاصة.

وسيقوم رئيس مجلس السلم والأمن التابع للاتحاد الأفريقي لشهر آذار/مارس بإطلاع أعضاء المجلس على الإسهامات المحددة التي يرغب المجلس في الإسهام بها مباشرة في إطار نظر مجلس الأمن في هذه المسألة.

إن مستقبل صون السلام والأمن الدوليين يتطلب منا جميعا الجرأة والإبداع. وتحقيق قدر أكبر من اللامركزية أو نقل السلطات مما يقتضي جهودا متسقة على الصعيدين العالمي والإقليمي واتباع استراتيجيات مترابطة يظل أكثر من أي وقت مضى عنصرا بالغ الأهمية في التصدي للتحديات الكبرى التي تواجه المجتمع الدولي، وأفريقيا تحديدا، في مجال السلم والأمن. وفي الوقت الذي استبقت أفريقيا بشكل صائب الحقائق الجديدة لحفظ السلام ومتطلباته، وتمكنت من إعداد هيكل عملياتي متدرج وشامل للسلم والأمن ينبغي أن تكون القوة الاحتياطية الأفريقية أداته الفعالة والسريعة، لا بد من التصدي الفعال لتحدي التمويل بطريقة منصفة وعلى أساس المسؤولية المشتركة.

ويشكل تقرير السيد برودي خطوة نوعية بالغة الأهمية في ذلك الاتجاه. ولن يألو الاتحاد الأفريقي جهدا في ترجمة التوجيهات والتوصيات الواردة في التقرير إلى واقع يخدم السلم والأمن لا في القارة الأفريقية فحسب بل في جميع أنحاء العالم.

الرئيس: أشكر السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في مفوضية الاتحاد الأفريقي، على الإحاطة الإعلامية التي قدمها.

وفقا للتفاهم الذي توصل إليه أعضاء المجلس، أود أن أذكّر جميع المتكلمين بضرورة أن يقصروا بياناتهم على خمس دقائق كيما يتسنى للمجلس إنجاز عمله بالسرعة المطلوبة. ويرجى من الوفود التي لديها بيانات طويلة أن تتكرم بتعميم النصوص المكتوبة مع الاكتفاء بالإدلاء بمختصر للبيان عند مخاطبة المجلس.

أعطي الكلمة الآن لمعالي السيدة نكوسازاما دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا.

السيدة دلاميني زوما (جنوب أفريقيا) (تكلمت بالإنكليزية): نشكركم، سيدي، على إتاحة الفرصة لنا للمشاركة في هذه الجلسة المفتوحة اليوم لنطلعكم على آرائنا بشأن مسألة مهمة، ألا وهي تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبخاصة الاتحاد الأفريقي. كما أنتهز هذه الفرصة لأهنئكم، سيدي الرئيس، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر آذار/مارس. وكذلك يشكر وفدي الأمين العام على بيانه ومشاركته في هذه الجلسة.

ونعرب عن التقدير للسيد رومانو برودي، رئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، للتقرير الهام الذي قدمه (S/2008/813)، ونأمل أن يستمر في قيادة هذه العملية إلى غايتها المنطقية.

إن الحاجة إلى تقوية وتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية هي اليوم أكثر من أي وقت مضى لما نلمسه من اعتماد مطرد على المنظمات الإقليمية في تسوية بعض النزاعات التي تواجهنا. ونحن مستبشرون بما طرأ من تحسن في السنوات الأخيرة على التعاون بين الأمم المتحدة

والاتحاد الأفريقي. إن الشراكة حديثة العهد بين المنظمتين في نشر العملية المشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور لهي خير دليل على الأهمية البالغة التي تكتسيها علاقة التعاون والشراكة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية.

وعلاوة على ذلك، نشيد بما قرره مجلس الأمن من اعتماد قرار بالموافقة على المقترحات المتعلقة بتعزيز بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وتقديم الدعم لها. ونأمل أن يقود هذا التطور الإيجابي إلى علاقة شراكة وتعاون أكبر وأكثر انتظاما.

بيد أن الحاجة إلى علاقة تعاون وشراكة معززة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية لا تعني أن ذلك التعاون يعفي مجلس الأمن من مسؤولياته التي أقرها الميثاق في مجال صون السلم والأمن الدوليين. ففي ذلك السياق، يظل مجلس الأمن هو الهيئة الدولية الرئيسية المكلفة بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين. إن جنوب أفريقيا تؤمن إيمانا عميقا بضرورة تنسيق جهودنا في مجال الأمن الجماعي تحت إشراف الأمم المتحدة. ولهذا السبب، سعت جنوب أفريقيا خلال فترة عضويتها غير الدائمة في مجلس الأمن إلى التركيز على المسألة الهامة المتمثلة في تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، وبالأخص الاتحاد الأفريقي.

ويسلّم القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، في جملة أمور، بضرورة تعزيز إمكانية التنبؤ بالموارد المالية اللازمة لتمويل المنظمات الإقليمية عندما تضطلع بحفظ السلام في إطار سلطة الأمم المتحدة وباستدامة هذه الموارد والمرونة في الحصول عليها. كما رحب القرار المشار إليه باقتراح الأمين العام الداعي إلى إنشاء فريق مشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة لإمعان النظر في أساليب تقديم الدعم إلى عمليات حفظ السلام.

وجنوب أفريقيا ترحب بتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المتعلق بأساليب تقديم الدعم لعمليات الاتحاد الأفريقي. كذلك نشيد بالجهود الدؤوبة التي بذلها السيد رومانو برودي، رئيس الفريق وسائر أعضاء الفريق، في إعداد التقرير. وكما هو مذكور في الفقرة ٤ من التقرير، أجرى الفريق مشاورات موسعة قدر المستطاع مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي وشركاء معنيين آخرين.

وترحب جنوب أفريقيا أيضا بالتوصيات الجريئة الواردة في تقرير الفريق المشترك. غير أن هناك حاجة لأن نذكّر بأن تلك التوصيات تعكس أمورا لم تكتمل بعد ولا توفر إجابات حاسمة بشأن كيفية توفير الموارد الضرورية لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي بما يكفل استدامة تلك الموارد والتنبؤ بها.

يرحب وفدي أيضا بتوصيات الفريق المشترك، وبخاصة ما ورد منها في الفقرة ٩٠ من التقرير فيما يتعلق باستخدام الاشتراكات المقررة للأمم المتحدة. وتظل مسألة تمويل عمليات حفظ السلام الإقليمية عاملا رئيسيا في تعزيز وتبسيط العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. إننا نرى أن هذه التوصية تشكل الخطوة الهامة الأولى للتغلب على أصعب القيود التي تحد من قدرة أفريقيا على تسوية التراعات القائمة في قارتنا.

وما فتئ الاتحاد الأفريقي، من جانبه، يلتزم بحل الصراعات الأفريقية. ويشكل تشغيل مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي والنظام القاري للإنذار المبكر، والإعمار والتنمية بعد انتهاء الصراع، وفريق الحكماء والقوة الاحتياطية الأفريقية مؤشرات جلية على ذلك التصميم، والإطار الأساسي لتناول مسائل السلام والأمن في القارة. ومع ذلك، فإن ذلك الالتزام لا تقابله موارد في المتناول.

وينبغي للأمم المتحدة، من جانبها، ولا سيما مجلس الأمن، مضاعفة الجهود المبذولة بطريقة عملية.

وتحظى مسألة بناء القدرات بأهمية مماثلة. ويتفق وفد بلادي مع الرأي الذي عبر عنه الفريق بشأن أهمية تعزيز القدرة المؤسسية للاتحاد الأفريقي. ونعتقد أن أية جهود تهدف إلى تحسين ذلك المجال ينبغي أن تقوم على أساس الآليات القائمة. وفي ذلك السياق، نثني على الجهود المتواصلة التي يبذلها مختلف أصحاب المصلحة بهدف توفير الدعم للاتحاد الأفريقي في مجال بناء القدرات. وعلى وجه الخصوص، يود وفد بلادي أن يقر بالدور المحوري المتواصل الذي يضطلع به الاتحاد الأوروبي، من خلال مرفق السلام الأفريقي الجديد، من أجل تعزيز آلية الإنذار المبكر لجهود الوساطة وعمليات دعم السلام التي تقودها أفريقيا.

ويؤيد وفد بلادي تأييدا تاما رأي الفريق بأن توصياته هي مجرد مرحلة أولية في عملية طويلة الأجل لتطوير ودعم القدرة الذاتية للاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، تؤيد جنوب أفريقيا توصية الفريق بضرورة إنشاء فريق مشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي لبحث الأساليب المفصلة المتعلقة بدعم التوصيات الواردة في التقرير. كما نود أن نذكر أننا نشاطر مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد لعمامرة، آراءه ونشكره على حضوره هنا في المجلس.

في الختام، نعرب عن سرورنا لأن مجلس الأمن سيعتمد بيانا رئاسيا يتضمن لغة تتناول التحديات والفرص المشتركة والمتبادلة التي تواجه كلا من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وتؤيد جنوب أفريقيا، من جانبها، ذلك البيان ولكنها تدعم أيضا المساعي المشتركة التي تهدف إلى زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، بوجه خاص. ولذلك، فإننا نأمل أن يواصل الأمين العام بذل جهوده في ذلك الاتجاه.

الرئيس: أشكر الوزيرة زوما على بيانها.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء مجلس الأمن.

السيد شيرباك (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يسر وفد الاتحاد الروسي أن يراكم، سيدي، تتولون مهامكم الجديدة بصفتكم الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية. ونتمنى لكم كل النجاح. ونشير بارتياح إلى حضور الأمين العام، السيد بان كي – مون، ووزيرة الخارجية في جمهورية جنوب أفريقيا، السيدة دلاميني زوما، ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد لعمامرة في جلسة اليوم.

ونحن ممتنون للسيد برودي والفريق الذي يقوده على التقرير الشامل عن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2008/813). كما نشير إلى حسن التوقيت في إصدار تلك الوثيقة. ونرى أن هذا التقرير يسهم بشكل كبير في الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي تجاه تسوية الصراعات في جميع أنحاء القارة الأفريقية. ويحتوي التقرير على تحليل متعمق لجهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي وطرق تعزيز قدرات حفظ السلام لتلك المنظمة الإقليمية. وهو يقترح طائفة من الخطوات العملية القصيرة والطويلة الأجل لتعزيز التعاون بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة.

ومن الواضح أن قدرات الاتحاد الأفريقي وموارده تحتاج إلى دعم دولي. وفي هذا الصدد، ينبغي إيلاء الأولوية لتطوير هيكل قاري للسلام والأمن وإنشاء وتشغيل قوة احتياطية أفريقية. وهنا، لا بد من النظر في مسألة تنسيق الجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لمساعدة الاتحاد الأفريقي على زيادة قدراته في مجال حفظ السلام.

وفيما يتعلق بزيادة التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، الذي أشار إليه الأمين العام اليوم عن حق بوصفه علاقة استراتيجية، فقد تراكمت خبرات إيجابية كبيرة.

وأنشئت قوة مشتركة لحفظ السلام في دارفور تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وتبذل جهود كبيرة للمضي قدما بالعملية السياسية في دارفور. وتضطلع الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي بدور هام في تثبيت استقرار الوضع في الصومال.

ولا تزال الوسائل السياسية والدبلوماسية لتجنب التهديدات ونشوب الصراعات من أهم مواضيع الساعة. وهنا، ينبغي أن يقع الدور الرئيسي على عاتق الأفارقة أنفسهم. وفي عدد من المناسبات، أدت جهود حفظ السلام التي يبذلها الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية، مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي، والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، وكذلك بعثات الوساطة التي تضطلع بها شخصيات سياسية أفريقية مرموقة، إلى المساهمة في تحقيق تقدم كبير في الاستقرار الإقليمي.

وقد أظهرت التجربة فعالية النموذج الخاص بالنشر الوقائي لعمليات حفظ السلام الإقليمية في بؤر التوتر في جميع أنحاء القارة، بما يستتبع ذلك من نقل تلك البعثات إلى الأمم المتحدة. ونتشاطر التقييم الوارد في تقرير السيد برودي بأن جوهر عمليات حفظ السلام يتمثل اليوم في عدم قدرة منظمة وحدها على حل هذه القضايا بمفردها. وإن دعم النهج الجماعية أمر ضروري للتغلب بفعالية على التهديدات والتحديات في عالم اليوم، وتتطلب زيادة مستمرة للتعاون بين الأمم المتحدة ومجلس الأمن والشركاء الإقليميين. وينبغي أن يقوم هذا التعاون على أساس نتائج مؤتمر القمة لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١) وميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما الفصل الثامن. وتوفر أحكام الفصل الثامن من الميثاق سندا قانونيا سليما للاضطلاع بعمليات حفظ السلام الأفريقية التي يأذن بها مجلس الأمن، مما يساعد على وضع هيكل أمني أفريقي. ومن الضروري أن تعمل الآليات الأفريقية التي تهدف إلى منع الصراعات وتسويتها بكامل طاقتها.

وفي السنوات القليلة الماضية، نظر المجلس بصورة متكررة في مسألة زيادة التعاون العملي مع المنظمات الإقليمية. ومناقشة اليوم، التي تركِّز على التعاون العملي مع الاتحاد الأفريقي، هي تأكيد آخر للاهتمام الجدي الذي يوليه مجلس الأمن لوضع استراتيجيات فعالة للحفاظ على السلام والأمن في أفريقيا. وتستحق التوصيات الواردة في التقرير الاهتمام الوثيق بها وزيادة بلورتها من حيث المضمون. ويؤثر الكثير من تلك التوصيات على مصالح جميع الدول الأعضاء في منظمتنا العالمية. والتوصيات المقدمة بشأن توفير الدعم اللوجستي والمالي المؤقت لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي الممولة من الاشتراكات المقررة للدول الأعضاء ينبغي تحليلها بعناية من جانب كل من الأمانة العامة للأمم المتحدة والجمعية العامة.

ويشارك الاتحاد الروسي بفعالية في وضع وتنفيذ برنامج دولي لتقديم الدعم الاستراتيجي لأفريقيا، بما في ذلك تعزيز قدرات حفظ السلام لدى الاتحاد الأفريقي. وينخرط حفظة السلام الروس بنشاط في معظم عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في القارة الأفريقية. وتُنشر وحدة روسية للطائرات العمودية كجزء من بعثة الأمم المتحدة في السودان. كما تنشر وحدة أخرى للطائرات العمودية كجزء من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد وجمهورية أفريقيا الوسطى، وستضطلع بمهامها قريبا بوصفها جزءا من بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد. وتقوم مؤسسات تدريب متخصصة روسية بتنفيذ برنامج تدريبي لحفظة السلام الأفارقة.

في الختام، أود أن أشير إلى استعداد وفد الاتحاد الروسي لتأييد مشروع البيان الرئاسي الذي تعده ليبيا.

ونأمل أن توفر مناقشة اليوم زخما جديدا للتعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): أود، سيدي، أن أرحب بكم وأن أهنئكم على توليكم منصب الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية ورئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أشكركم على تنظيمكم هذه المناقشة الهامة، التي أتاحت للعضوية الأوسع في الأمم المتحدة فرصة الإسهام في مناقشة بشأن السلام والأمن في أفريقيا.

أود أن أرحب بالسيدة دلاميني زوما، وزيرة الخارجية في جنوب أفريقيا، التي يمثل وجودها هنا تقديرا لائقا للدور المهم الذي اضطلعت به جنوب أفريقيا في إدراج مناقشة حول أساليب دعم عمليات حفظ السلام في جدول أعمال مجلس الأمن عندما كانت عضوا في المجلس. كما أود أن أرحب برئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد رومانو برودي، وأن أشكره وأعضاء الفريق الآخرين على العمل الجيد الذي قاموا به. واسمحوا لي أيضا أن أنوه بحضور السفير لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن. وأود أن أشكر الضيوف على البيانات التي أدلوا بها، وأن أشكر كذلك الأمين العام للأمم المتحدة على وجوده معنا وعلى بيانه.

إن مناقشة اليوم فرصة للأمم المتحدة للتركيز على السلم والأمن في أفريقيا مرة أخرى. وتثني أوغندا على تقرير الفريق المشترك. ومن المهم أن التقرير يقر منذ البداية بأسبقية مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في مسائل السلم والأمن الدوليين، وهو أمر جوهري جدا. ويؤكد التقرير أيضا الحاجة إلى تعزيز العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، باعتبارها الأساس لشراكة أكثر فعالية عند التصدي للقضايا ذات الاهتمام المشترك.

وكما يعرف الكثيرون في هذا المجلس، دمرت الصراعات أجزاء كثيرة من القارة الأفريقية وتسببت بأضرار اقتصادية واجتماعية تفوق الوصف وأثرت سلباً على تنمية القارة. وإلى جانب المعاناة البشرية، تؤدي هذه الصراعات إلى تفاقم الفقر وتهيئة تربة خصبة لظهور تهديدات أمنية جديدة، بما في ذلك الجريمة والإرهاب الدوليان.

ومن المهم الإشارة إلى أن أفريقيا أبدت خلال العقد الماضي عزما كبيرا وإرادة سياسية أقوى بكثير في الجهود الرامية إلى إنهاء الصراعات في القارة. وتحلت أفريقيا بقدر أكبر من المسؤولية في إيجاد حلول للكثير من تلك الصراعات.

ويسهم مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، منذ إنشائه، إسهاما هائلا في السلم والأمن في أفريقيا. وتبني أفريقيا قدرتها الخاصة على الاستجابة للأزمات، وشهدنا في الآونة الأخيرة الدور المحوري الذي اضطلع به الاتحاد الأفريقي في تسوية الأزمات في القارة في أماكن مثل جزر القمر وليبريا وسيراليون وبوروندي. وتجلت ملكية أفريقيا بوضوح عبر المساهمة بقوات وفي اللوجستيات والإدارة السياسية للصراعات والشؤون المالية، بما يتماشى مع قدرة أفريقيا.

ولهذه الأسباب، تشدد أوغندا على الحاجة إلى الوضوح في العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وبخاصة بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، باعتبار ذلك الأساس لشراكة أنجع بشأن السلم والأمن. ويقر ميثاق الأمم المتحدة بدور الترتيبات الإقليمية وينبغي بحق أن يكون الأساس لبناء شراكة متينة.

وتظهر المطالب بتدخل الأمم المتحدة أن ثمة حاجة إلى تقسيم المسؤوليات بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية،

مثل الاتحاد الأفريقي، في مجالات منع نشوب الصراعات وصنع السلام وحفظ السلام وبناء السلام ليتسنى الاستجابة بصورة أكثر فعالية وشمولا لحالات الصراع. وسوف يستفيد تقسيم العمل هذا من القدرات المختلفة. وكما يقول التقرير بحق، ''وهناك تآزر كبير سيتحقق بالاستفادة من قدرات كل من المنظمتين والاستناد إلى المزايا النسبية التي يمكن أن يتيحها كل منها'' (S/2008/813، الفقرة ٦). ومن الضروري أن يكون مفهوم تقاسم المسؤوليات وتنفيذ مهام صون السلم والأمن الدوليين بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي مفهوما بوضوح.

ولهذا، ترحب أوغندا بإقامة علاقة أكثر فعالية بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. والقرارات المتعلقة بإنشاء البعثات وتحديد ولاياتها وتشكيل القوة ووضع قواعد الاشتباك واستعراض سلوك هذه البعثات وأدائها من وقت إلى آخر يمكن، بل وينبغي اتخاذها بالتشاور مع جميع الأطراف المعنية.

لقد خرجنا بدروس من مختلف عمليات حفظ السلام في أفريقيا. وأحد هذه الدروس هو الحاجة إلى بناء قدرة لدعم العمليات. وكما يوضح التقرير بحق، لن يتمكن الاتحاد الأفريقي من الاستجابة للأزمات بفعالية إلا إذا كان هناك التزام سياسي ومالي كاف من قِبل الدول الأعضاء فيه وكذلك من جانب المجتمع الدولي. وبكل المعايير، لا يزال الافتقار إلى الموارد هو أكبر تحد مفرد يحد من قدرة البعثات على تنفيذ ولاياتها بفعالية.

وتقدم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال أمثلة تبين أن الاعتماد على مصادر تمويل لا يمكن التنبؤ بها يشكل عاملا مثبطا للبلدان التي يحتمل أن تساهم بقوات، والتي تتردد، لأسباب مفهومة، في الالتزام تجاه بعثات ترى أنها منقوصة الموارد، وبخاصة عندما يترادف ذلك مع عدم وجود أي ضمانة بسداد التكاليف على نحو مستدام. ونرحب باقتراح إنشاء صندوق استئماني كأحد المصادر الثانوية للتمويل. غير أن ذلك يتطلب معالجة مسائل إمكانية التنبؤ والاستدامة بخصوص هذا الصندوق. كما أن إدارة الصندوق الاستئماني المقترح بحاجة إلى مزيد من التوضيح، بهدف إيجاد نظام إدارة يتسم بالمرونة والشفافية والسرعة.

ومن المهم إنشاء آلية تمويل مرنة ومستدامة وقابلة للتنبؤ لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي وتحمل ولايات من الأمم المتحدة. وبما أن الاتحاد الأفريقي يعمل بالنيابة عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يتحتم أن يكون المصدر الرئيسي لتمويل عمليات حفظ السلام هو المساهمات التي تقررها الأمم المتحدة. ويؤكد ذلك المسؤولية الجماعية المنصوص عليها في الميثاق.

وختاما، أود مرة أخرى أن أثني على الفريق للتقرير الذي قدمه. فحفظ السلام أداة أساسية لا غنى عنها للأمم المتحدة في صون السلم والأمن الدوليين وسيظل كذلك. وجدارة هذه الأداة وفعاليتها ستتعزز كثيرا إذا كان هناك تعاون وتنسيق أوثق بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومناقشة اليوم جزء من عملية، وستظل أوغندا تشارك بنشاط في هذه العملية لتحديد الإجراءات القابلة للتطبيق التي يمكن أن تكفل التدخل في الوقت المناسب ليتسنى منع نشوب الصراعات، وبخاصة في أفريقيا، وإنقاذ الكثير من الأرواح الغالية.

وتؤيد أوغندا وتساند البيان الرئاسي الذي قدمته ليبيا، والذي نرى أنه سيكون نتيجة منطقية لهذه المناقشة الهامة.

السيدة رايس (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أبدأ يا سيدي بأن أرحب بكم ممثلا دائما جديدا لليبيا وأن أهنئكم على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر.

وأود أيضا أن أتوجه بالشكر لرئيس الوزراء برودي على رئاسته الفريق المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة وأن أشكر أعضاء الفريق الآخرين على مناقشتهم القيّمة لطرق تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على تنظيم عمليات حفظ السلام بشكل أكثر فعالية. ومن دواعي سروري أن أرحب أيضا بحضور وزير خارجية جنوب أفريقيا زوما ومفوض الاتحاد الأفريقي لعمامرة، اللذين قدم كلاهما إسهامات كبيرة في هذا المجال، بيننا اليوم.

ويسرنا أن تتاح لنا هذه الفرصة لمناقشة بعض السبل لزيادة عمق الشراكة الهامة بشأن حفظ السلام بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، وهي شراكة ندعمها بصلابة، وتتيح لكل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أن يفعل قدرا أكبر كثيرا مما يستطيع أي منهما أن ينهض به بمفرده. ونتطلع إلى بذل مزيد من الجهود لضمان سلاسة التنسيق بين المنظمتين واستفادتهما من مواطن القوة الفريدة لديهما.

وقد ساعدت الشراكات التي كونتها الأمم المتحدة في الماضي مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية الأخرى، كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، على إنهاء الصراعات وحماية المدنيين المعرضين للخطر. وتتعلق القضية اليوم بأفضل طريقة للإضافة إلى تلك الإنجازات والاضطلاع بعمليات حفظ السلام على نحو أكثر فعالية وتعزيز السلام والاستقرار في ربوع القارة.

إن احتياجات أفريقيا كبيرة، ولكن الإسهامات التي قدمها الأفريقيون على مدى سنين طويلة لحفظ السلام كبيرة كذلك. ونشيد بالبلدان الأفريقية الكثيرة التي تسهم بقوات وتدعم عمليات السلام بطرق أخرى في أنحاء القارة، بل وخارج القارة. ونعرب عن تقديرنا بصفة خاصة لما يبديه الاتحاد الأفريقي من شجاعة مستمرة بقراره أن يكون أول هيئة تنشر قوات في دارفور رغم أن الحالة هناك كانت وما زالت تتسم بشدة الافتقار لليقين والاستقرار وشدة الخطر. ويؤلمنا أن فقدان المزيد من الأرواح هذا الأسبوع يذكّرنا من جديد بمدى شجاعة أفراد العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور ومدى الأهمية التي تنطوي عليها مهمتهم في إنقاذ الأرواح.

ونود أيضا أن نعرب عن شكرنا وتقديرنا للمساهمات والتضحيات غير العادية التي تقدمها حكومتا أوغندا وبوروندي في قيامهما بدور حاسم في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، حيث الظروف محفوفة بالخطر حقا وحيث أزهقت الأرواح.

وتشير قراءة التقرير المعروض علينا اليوم (S/2008/813) إلى عدة خطوات هامة يمكن اتخاذها للأمام. وأود أن أتطرق إلى بعض منها بإيجاز.

أولا، ينبغي أن نعمل معا على مواصلة تعزيز قدرة أمانة الاتحاد الأفريقي على التخطيط لعمليات حفظ السلام وإدارتها وإبقائها في الميدان في الأجل الطويل. كما تشجع حكومتي أمانتي كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على تقاسم عبء التخطيط للعمليات المشتركة وإعداد آليات أخرى لتيسير التنسيق بشأن البعثات المشتركة.

ثانيا، كما أشار الفريق، ليس حفظ السلام بالأداة الوحيدة، بل وليس دائما أفضل الأدوات، لمعالجة جميع الصراعات. ويوصي الفريق بأن يزيد الاتحاد الأفريقي أيضا قدراته في مجالات منع نشوب الصراعات وإدارة الأزمات وبناء السلام وتحقيق الاستقرار في أعقاب الصراع. ونرحب بتلك الدعوة.

ثالثا، من دواعي سرورنا أن ننوه بأن الفريق يوصي بإنشاء آلية في شكل صندوق استئماني للتنسيق بين المساعدات التي يقدمها المانحون للمشروع الجاري لتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على القيام بعمليات حفظ السلام. وتشجع الولايات المتحدة الدول المانحة على الانضمام إلى تقديم المساعدة للاتحاد الأفريقي، سواء من خلال صندوق استئماني أو عن طريق البرامج الثنائية.

رابعا، لا بد من الاعتراف بمدى خطورة الضرر الذي يمكن أن يلحقه عدم كفاية الموارد بعمليات حفظ السلام في أفريقيا. وهذا في الواقع أحد التحديات الرئيسية، ونرجو أن يتسنى لنا العمل معا على بحث الطرق لتحسين الأداء في المستقبل. وقد اضطلعت الولايات المتحدة بالفعل بدور رئيسي في عملية بناء قدرات حفظ السلام في أفريقيا ودعم العمليات الجارية بالفعل في الميدان. وتتصدر الولايات المتحدة الجهود المبذولة للمساعدة على بناء القدرات الأفريقية على حفظ السلام، بدءا بمبادرة الاستجابة الأفريقية للأزمات في التسعينات من القرن الماضي والدعم الذي قدمته الولايات المتحدة لتدريب وتجهيز الوحدات الأفريقية التي تم إلحاقها ببعثة الأمم المتحدة في سيراليون آنذاك.

وفي الفترة منذ عام ٢٠٠٥ وحدها قمنا بتدريب وتجهيز ما يزيد على ٦٨ ٠٠٠ من أفراد حفظ السلام الأفريقيين من ٢٢ بلدا عن طريق برنامج تدريب ومساعدة العمليات الطارئة الأفريقية التابع للمبادرة العالمية لعمليات السلام. وانضم هؤلاء الأفراد إلى بعثات حفظ السلام في أنحاء القارة تحت رعاية الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية من قبيل الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. ومنذ عام ٢٠٠٥، قدمت الولايات المتحدة من خلال برامج المبادرة العالمية لعمليات السلام التمويل والمعدات والاستشاريين والمساعدة التقنية بما تتجاوز قيمته ٧ ملايين دولار لمساعدة أمانتي الاتحاد الأفريقي والجماعة الاقتصادية على بناء قدراتهما الخاصة بحفظ السلام. كما أننا نقدم أيضا العتاد والدعم اللوجستي والتقني على نطاق واسع لقوات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي في دارفور والصومال.

ونحث زملاءنا في المجلس على أن يزيدوا إسهاماتهم الثنائية في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال زيادة كبيرة. ونشجع المانحين الآخرين على أن يفعلوا الشيء ذاته، ونرجو أن تنظر بلدان إضافية في المساهمة في تلك البعثة للانضمام إلى هذه العملية الهامة. والمجال واسع لكي نفعل جميعا المزيد، ولكننا نتطلع إلى التضافر معا في العمل على جعل أفريقيا أكثر سلاما وازدهارا وأمنا.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بكم يا سيدي الرئيس بصفتكم الممثل الدائم الجديد للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة ولأشكركم على عقد هذه الجلسة للنظر في تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، ولا سيما الاتحاد الأفريقي، بتكليف من الأمم المتحدة (S/2008/813).

ويسرني بصفة خاصة أن أرحب بحضور الأمين العام، ووفد الاتحاد الأفريقي، ووزير خارجية جنوب أفريقيا، وأعضاء الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. ويضمن وجود هذه الشخصيات المرموقة إجراء مناقشات مفتوحة ومثمرة لضمان تحسين التفاعل بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة من أجل استمرار وتعزيز السلام والأمن في أنحاء العالم، وخاصة في أفريقيا.

وتأتي مناقشة اليوم بعد الاجتماع الذي عقد في ١٦ نيسان/أبريل ٢٠٠٨ بين مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن التابع للأمم المتحدة

(انظر S/PV.5868). ومن شأنها أن تعزز إيماننا بأهمية توثيق العلاقات واستمرارها بين المنظمتين فيما يتعلق بصون السلام والأمن الدوليين.

ومن الواضح أن أفريقيا هي أشد المناطق تأثرا بالأزمات والصراعات الواسعة النطاق التي تشكل بالتالي تهديدا مباشرا خطيرا للسلام والأمن الدوليين. ومن دواعي الأسف مع ذلك أن العمل الذي تقوم به أفريقيا، رغم التزامها بصون السلام العالمي، ما زال مقيدا بقدرتها المحدودة على الاضطلاع وحدها بعمليات طويلة الأجل لحفظ السلام أو بعمليات في حالات الأزمات المعقدة التي تقتضي تدخلا متعدد الأوجه.

ومن هنا كان مجلس الأمن محقا في قراره ١٨٠٩ (٢٠٠٨) في أن يؤيد اقتراح الأمين العام بإنشاء فريق رفيع المستوى من الخبراء للنظر في أساليب دعم عمليات حفظ السلام التي تضطلع بها المنظمات الإقليمية، ولا سيما من حيث ثبات واستمرار ومرونة التمويل المقدم للمنظمات الإقليمية لدى قيامها بعمليات سلام بتكليف من الأمم المتحدة. وفي رأينا أن الاستنتاجات التي خرج بها الفريق واضحة وهامة، ونؤكد مجددا شكرنا له.

ومع تسليمنا بأن مجلس الأمن يتحمل المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، من الواضح اليوم أن تعقيد الصراعات والأخطار التي تتهدد السلام يقتضيان ردا جماعيا. وبعبارة أخرى، يجب أن تعمل الأمم المتحدة متآزرة مع المنظمات الدولية الأخرى.

وهكذا فإن الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية كالجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي قد أصبحت منخرطة في تسوية الصراعات، بما في ذلك الصراعات القائمة في السودان وجمهورية الكونغو الديمقراطية والصومال وسيراليون وليبريا وكوت ديفوار، وذلك بقيامها باستجابة مبدئية للأزمات قبل أن تتولى أمرها الأمم المتحدة.

ونأمل من الدروس المستقاة من تلك العمليات أن تجسد الالتزام السياسي لتلك المنظمات، وفوق ذلك كله، أن تذلل الصعوبات الموضوعية التي تواجهها في دعمها للبعثات الطويلة الأجل. ومما تجدر ملاحظته أن الاتحاد الأفريقي قد شهد بعض المشاكل لدى توليه قيادة عمليات حفظ السلام في القارة، والتقرير يبين ذلك بمنتهى الوضوح. وتلك الإعاقة ليس من المستحيل التصدي لها. فهي تتطلب أولا وأخيرا الإرادة السياسية الصادقة لدى الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي للانخراط في تعاون مفتوح وفقا للترتيبات الإقليمية المعترف بها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وحيث أنه يمكن النظر إلى المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية بوصفها مبادرات غير مركزية لمجلس الأمن، من المجدي في سياق عملية حفظ السلام، دراسة الطرق والوسائل الكفيلة بتعزيز القدرات المؤسسية للاتحاد الأفريقي في حفظ السلام والأمن وتزويده بالدعم اللازم لإرساء أسس السلم والأمن الأفريقي وتكوين القدرة الدائمة للاستجابة للصراعات على جناح السرعة.

ومن الواضح أن التفاعل المحسن بين مجلس الأمن ومجلس الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن جوهري لزيادة فعالية أنشطتهما المتعلقة بصنع السلام وحفظ السلام. وفي نهاية المطاف، كما قلت، فإن الاتحاد الأفريقي يعمل بالنيابة عن مجلس الأمن ويجب أن يكون هناك تقسيم عادل للعمل بين المنظمتين.

وبينما نقر بأهمية أنشطة حفظ السلام، من الضروري بنفس القدر التشديد على الوقاية والوساطة واستغلال المزايا النسبية للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لتحقيق تلك الغاية. وهذه المنظمات لا تتمتع فحسب بالميزة

المتمثلة في القدرة على السيطرة على الأزمات منذ البداية، ولكن أيضا وفوق كل شيء في المساعدة على تحاشي الإنفاق المدمر على عمليات حفظ سلام غير معروفة نتيجتها. ولا بد لنا من أن نواصل تعزيز الوساطة وقدرات المنظمات الإقليمية على تسوية المنازعات، وذلك في إطار الشراكة الفعالة، وفقا للفصل الثامن من الميثاق. وفي ذلك الصدد فإن إنشاء فريق دعم الوساطة المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة مصدر تشجيع على عدة مستويات.

وفي الختام نرحب مرة أخرى بالتوصيات الواردة في تقرير اللجنة التي تمثل مرحلة هامة في الجهود المشتركة الرامية إلى تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الوفاء بالتحديات التي تواجه القارة الأفريقية وتعبئة درجة أكبر من الدعم الدولي. ونقدر أيضا نهج اللجنة المتمثل في التشاور مع أكبر عدد ممكن من الجهات الفاعلة داخل الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والدول الأعضاء وفي عرض تقريرها بطريقة حصيفة ومدروسة جيدا.

فليس بوسع مجلس الأمن ولا المنظمات الإقليمية – الاتحاد الأفريقي بوجه الخصوص – أن تتنصل من مسؤوليتها عن حفظ السلام بموجب الأحكام ذات الصلة من الميثاق. ويجب أن تحشد جهودها وتحدد إطار عمل شراكتها وتدخلاتها. ونود مرة أخرى أن نشكر رئيس اللجنة، السيد رومانو برودي وأعضاء فريقه على مساهمتهم القيمة. ونحض السيد برودي على أن يظل متاحا لنا لكي نستفيد من تجربته وخبرته في التفكير في كيفية تعزيز الشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

وتعرب بوركينا فاسو عن شكرها للرئاسة الليبية للمجلس على جهودها في كفالة اعتماد بيان رئاسي في ختام هذه المناقشة.

السيد يوريكا (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أولا أن أهنئكم، سيدي، على توليكم مهام الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية وأشكركم وأشكر الرئاسة الليبية لمجلس الأمن على تنظيم هذه المناقشة المفتوحة والهامة.

وأود أيضا أن أشكر السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا: والسيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ ورئيس وزراء إيطاليا الأسبق رومانو برودي على مساهماتهم الهامة وملاحظاتهم القيمة.

وتقر كرواتيا بالمسؤولية الأساسية والدور الريادي لمجلس الأمن في صون السلم والأمن الدوليين بوصفه الهيئة العالمية الوحيدة المناطة بها تلك المهمة. ومع ذلك نتفق كلنا على أن هذه المهمة العالمية يمكن تنفيذها بصورة أنجع بالانخراط النشط على الصعد الإقليمية ودون الإقليمية والوطنية. ومن الناحية المثالية، فإنه بسبب الطبيعة المترابطة لها، هناك ثلاثة مستويات من المسؤولية – على المستوى العالمي والإقليمي والوطني – ينبغي لتلك المستويات أن تعمل باتساق لتحقيق السلم والأمن، واحترام مبادئ التبعية والتقسيم الواضح. للعمل والفعالية. وفي ذلك الصدد ينبغي للمنظمات الإقليمية، كلما كان ذلك مناسبا، أن تتحمل نصيبها من المسؤولية في آليات الشراكة العالمية و/أو الإقليمية.

أود أن أذكر أننا شهدنا في هذا الأسبوع نقلا للسلطات من قوة حفظ السلام بقيادة الاتحاد الأوروبي في تشاد إلى بعثة الأمم المتحدة في جمهورية أفريقيا الوسطى وتشاد – وهذا مثال حسن على التعاون الناجح مع أي منظمة إقليمية.

إن الاتحاد الأفريقي منظمة أقيمت لبناء هيكل دائم للتصدي للعديد من التحديات التي تواجه أفريقيا. وفي ذلك

الصدد، فإن الاتحاد الأفريقي بصورة عامة شريك إقليمي مناسب لمجلس الأمن والأمم المتحدة في المشروع لتحقيق السلم والاستقرار في القارة. والسؤال الذي لا يزال يطرح نفسه هو كيف يمكن الاستفادة إلى الحد الأقصى من الميزات النسبية لكل شريك، وهكذا تتحقق أفضل فائدة من شراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ونود أن نشدد على نقطتين في ذلك الصدد.

أولا، أي شراكة حقة وفعالة يجب أن تنطوي على رؤية مشتركة وتوقعات متشاطرة للأهداف التي يمكن تحقيقها بصورة منطقية. وفي جملة أمور، فإن تعزيز الأواصر وزيادة الاتصالات بين الهياكل المناسبة في الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي خطوة جيدة نحو تحقيق تفاهم أفضل لدور كل شريك وقدرته ومدى إمكانياته. ومن هنا، نرحب بالمبادرات التي ترمي إلى ذلك الهدف ونؤيدها.

ثانيا نؤيد تماما وجوب تعزيز منع مفهوم الصراع ونعطي مزيدا من الأهمية لشراكة الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وما انفكت الأمم المتحدة تعمل على زيادة قدراتها على منع نشوب الصراعات، بما في ذلك من خلال عمل لجنة بناء السلام. والاتحاد الأفريقي أنشأ أيضا آلياته للدبلوماسية الوقائية، بما في ذلك فريق الحكماء والنظام القاري للإنذار المبكر. وكل هذا يمثل تطورا ايجابيا وطيبا للغاية.

ثالثا، نشدد على أهمية بناء القدرات بوصفه طريقة لتحسين فعالية الاتحاد الأفريقي وكفاءته كونه يقوم بمهام وضعتها المنظمة لنفسها فيما يتعلق بمنع الصراعات وتدبرها وحلها. وفي ذلك الصدد، نرى ثمة جدوى في اقتراح إنشاء صندوق استئماني طوعي متعدد المانحين لمعالجة مسائل بناء القدرات.

أما بالنسبة لجهود حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، فنعتقد اعتقادا راسخا بأنه لا يمكن فصلها عن المداولات الواسعة، بما في ذلك تلك التي أخذت زمام المبادرة فيها المملكة المتحدة وفرنسا بشأن إعادة تقييم الكيفية التي يجري فيها القيام بحفظ السلام بصورة عامة. وعلاوة على ذلك، وبينما نقر بأن هناك حاجة إلى المزيد من التمويل المنهجي والمستدام والقابل للتنبؤ لبعثات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، ونؤيد بشدة إيجاد طريقة مجدية وواقعية ومسؤولة للتصدي لهذا التحدي.

السيد ماير – هارتينغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): سيدي، نرجو منكم أن تنقلوا تهانئنا إلى الممثل الدائم الجديد لبلدكم بمناسبة توليه رئاسة مجلس الأمن.

إننا ممتنون جدا للمشاركات التي أدلى بها خلال مناقشتنا كل من السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي – الذي أرحب به في المجلس – والسيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا. وأود أيضا أن أنضم إلى الآخرين في شكر الرئيس رومانو برودي على تقديمه لتقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة (S/2008/813)، وعلى الإشراف على إعداده باقتدار كبير.

وتؤيد النمسا تمام التأييد البيان الذي سيدلي به لاحقا اليوم ممثل الجمهورية التشيكية نيابة عن الاتحاد الأوروبي.

تثني النمسا على الفريق لجهوده التي قام بها في مواجهة مسألة أساسية تتعلق بتحسين الدعم لعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي، وفي تقديم التوصيات في ذلك الصدد. ويأتي تقرير الفريق في وقت مناسب جدا. فمنذ بضعة أسابيع فحسب، بدأ مجلس الأمن بمعاينة مسائل أساسية تتعلق بحفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة. وفي وقت

تشح الموارد التشغيلية في الأمم المتحدة، علينا تطوير طرق لتحسين تعاوننا مع المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي.

خلال العقود القليلة الماضية، تغير حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة تغيرا كبيرا من حيث طبيعته ومداه. ولا بد للمواجهات التي نضطلع بها أن تواكب التحديات المتغيرة. وتعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي هو شرط مسبق إذا ما كان له أن يتحمل أعباء كبيرة في مساهمته في إحلال السلام والأمن في أفريقيا.

لقد قدم الفريق عدة اقتراحات حول كيفية معالجة تلك المسألة، بما في ذلك تطوير مخطط شامل لبناء القدرات على المدى الطويل، وإنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين. ويمكن لصندوق استئماني من هذا القبيل أن يساعد على بناء أوجه تآزر بين جهود مختلف المانحين، مما يزيد من التأثير العام لمساهماتهم. وقد يساعد أيضا على تفادي فجوات محتملة في التمويل. وينبغي أن تكون الملكية الأفريقية مبدأنا الموجه في تصميم وتنفيذ هذه الآلية. ولعل الخبرة الإيجابية المحرزة في سياق مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي أن تكون مثالا.

ويحدد الفريق في تقريره أيضا طريقة محتملة لدعم عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب ولاية من الأمم المتحدة، عبر مساهمات من الأمم المتحدة في البداية المبكرة لبعثة ما لحفظ السلام، قبل إلحاقها بالأمم المتحدة. وكما قلت سابقا، نحن نؤيد تحسين مساهمة الاتحاد الأفريقي في إدارة الأزمات في أفريقيا. ونعتقد بالتالي أن جميع الخيارات المحتملة الهادفة إلى دعم عمليات حفظ السلام التي يقودها الاتحاد الأفريقي بموجب ولاية من الأمم المتحدة تستدعي مناقشتها والتمعن فيها.

إن الأزمات والصراعات تختلف بعضها عن بعض. وبالتالي، فإن حلا يناسب الجميع ليس بالأمر الممكن أو الفعال. وقد توجد حالات تكون فيها عملية بقيادة الاتحاد الأفريقي فعالة أكثر من بعثة للأمم المتحدة، أو حالات أخرى قد تقرر فيها الأمم المتحدة أن الوقت قد حان لتقليص وجودها في بلد ما أو تسليم زمام الأمور للاتحاد الأفريقي. قد تتطلب كل من هذه الحالات حزمة دعم مختلفة.

إن القرار الأخير ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، المتعلق بدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال، وفر مثالا حيث اتخذ المجلس قرارا بناء على الحاجات المحددة لذلك البلد، واضعا آلية دعم من خلال الوصول إلى الأنصبة المقررة وصندوق استئماني طوعي. وأعتقد أن الأعضاء يدركون الدور المهم الذي يقوم به مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي في ذلك السياق.

وتتطلع النمسا إلى تلقي تقييم الأمين العام لمختلف الخيارات لدعم حفظ السلام التابع للاتحاد الأفريقي. وكما قلت سابقا، نعتقد أنه من المهم استكشاف جميع الخيارات المتاحة. ومسألة وضع آليات مسألة هامة أيضا، ونحن نرحب حتما بمقترحات الأمين العام في ذلك الصدد. ومواجهة مسائل مهمة متقاطعة، مثل احترام القانون الدولي؛ وحقوق الإنسان، ولا سيما حقوق النساء والأطفال، في حالة الصراع المسلح؛ وحماية المدنيين، ينبغي أن تكون جزءا مكملا لمنهجنا.

اسمحوا لي أن أختتم بالإعراب عن امتناننا لرئاسة مجلس الأمن لبدء المناقشة بشأن هذه المسألة الشديدة الأهمية. ونتطلع إلى مواصلة مداولاتنا على أساس تقرير يقدمه الأمين العام.

السيد إلكين (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بالترحيب بالسيد عبد الرحمن محمد شلقم، الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، وبتهنئته، متمنيا له كل النجاح.

وأكون ممتنا، سيدي الرئيس، لو تكرمتم بنقل هذه الرسالة إلى زميلنا الجديد. وأود أيضا أن أشكركم على عقد مناقشة اليوم المفتوحة بشأن تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة حول طرائق دعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بموجب ولاية من الأمم المتحدة. إضافة إلى ذلك، أود أن أشكر معالي السيد رمضان لعمامرة، مفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي؛ ومعالي السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا؛ وبالطبع، سعادة السيد رومانو برودي، رئيس الفريق، على مشاركتهم ومساهماتهم في هذه المناقشة الهامة وحسنة التوقيت.

في البيئة الأمنية الحالية المتقلبة والهشة، يتسم حفظ السلام الفعال بأهمية حيوية في صون السلام والأمن الدوليين. وفي ذلك السياق، ليس هناك من شك بشأن دور ومسؤولية الأمم المتحدة في قيادة مثل هذه الجهود. إلا أن العديد من بعثات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في جميع أنحاء العالم تواجه معوقات بشرية ومادية ومالية. زيادة على ذلك، يشير الطلب المتزايد باستمرار لحفظ السلام حول العالم، الذي تصاحبه ولايات شاقة ومتطلبة، إلى استمرار تلك المعوقات في السنوات القادمة.

إزاء تلك الخلفية، من الحتمي أن تحسن الأمم المتحدة قدراها لحفظ السلام، بما في ذلك عبر إنشاء تحالفات وشراكات جديدة في مجال حفظ السلام. في الواقع، ذلك التزام وتحد اضطلعنا به جميعا بموجب الفقرة ١٧٠ من الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥ (قرار الجمعية العامة ٦٠/١). لذلك، تدعم تركيا الدعوة إلى وضع ترتيبات أكثر فاعلية بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية التي تتمتع بقدرات تكميلية لحفظ السلام.

وفي ذلك السياق، نهنئ السيد برودي وأعضاء الفريق الآخرين على تقريرهم الشامل والتحليلي بشأن الدور الذي يستطيع الاتحاد الأفريقي أن يقوم به في حفظ السلام، والدعم الذي تستطيع الأمم المتحدة أن تقدمه للاضطلاع بدور مماثل. ويعالج التقرير مسائل رئيسية بطريقة شاملة. وهكذا، عوضا عن تكرارها، سأقول مجرد أننا نتفق مع جميع النتائج الأساسية للتقرير، ومع جوهر توصياته.

إننا ندعم بشكل خاص توصيات الفريق التي تتسم بالرؤية الهادفة إلى تطوير شراكة أكثر فاعلية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ليس في ما يتعلق بحفظ السلام فحسب، ولكن أيضا بشأن منع نشوب الصراعات وإعادة الإعمار في مرحلة ما بعد الصراعات. علاوة على ذلك، نتشاطر الآراء حيال الحاجة إلى تحسين قدرات حفظ السلام الأفريقية. ويتطلب نجاح جميع الجهود المماثلة دعما من أجهزة وهيئات الأمم المتحدة المعنية، ومن الدول الأعضاء.

لقد شرعت الأمم المتحدة في استعراض شامل يهدف إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة. وفي الواقع، دعا الأمين العام أعضاء مجلس الأمن والمدراء رفيعي المستوى من الأمانة العامة إلى معتكف خلال نهاية الأسبوع هذا لمناقشة تلك المسألة. وكبلد من كبار المساهمين في القوات والشرطة، تتابع تركيا بنشاط عملية الاستعراض. ونعتقد أن تطوير شراكة فعالة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، إضافة إلى تحسين قدرات حفظ السلام لدى الاتحاد، ينبغي أن يمثلا جزءا مكملا من تلك العملية.

يمثل التمويل، بالطبع، أحد الجوانب الحيوية لبناء القدرات على المدى الطويل. وعليه، فالأولوية التي يعطيها الفريق لمعاينة الصعوبات في ذلك المجال تشغل المكان المناسب. وبالفعل، فإن توفير التمويل على نحو متوقع ومستدام لدعم جهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام يتسم

بأهمية كبيرة لنجاح ذلك المسعى. ونعتقد أن التوصيات الواردة في التقرير والمتعلقة بذلك الجانب المحدد تتسم بالأهمية والجدارة اللازمتين وبعمق النظر.

بعبارة أخرى، نعتقد أن تقرير الفريق يبين التحديات الخطيرة التي تقف في سبيل حفظ سلام أفريقي فعال، وفي وجه الفرص والاحتمالات التي ينطوي عليها. وهكذا، ينبغي للتوصيات الحافزة للتفكير الواردة في التقرير بغية التغلب على هذه الصعوبات أن تراعى مراعاة تامة في استعراضنا. وبناء على ذلك، نأمل أن يتم، في أعقاب تقييم الأمين العام، تشكيل فريق مشترك من الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي في أقرب وقت ممكن للنظر في هذه التوصيات وفي كيفية تنفيذها على أفضل وجه.

إن الاستثمار في قدرة الأفارقة على حفظ السلام يعني الاستثمار في الأمن والاستقرار ومستقبل هذه القارة العظيمة. إنه استثمار سديد يؤتي ثماره بالتأكيد بينما تقوم القارة الأفريقية بتطوير قدراتها تطويرا تاما. وتركيا على استعداد للقيام بنصيبها العادل في هذا الصدد وهي راغبة في ذلك. وتوفر العلاقات التي تتطور بسرعة بين تركيا والبلدان الأفريقية، كما هو واضح من إعلان الاتحاد الأفريقي أن تركيا واحدة من شركائه الاستراتيجيين الثلاثة، أساسا صالحا للبناء عليه، ونحن ملتزمون بالقيام بذلك.

السيد هيلير (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): اسمحوا لي، بادئ ذي بدء، أن أرحب بالممثل الدائم الجديد للجماهيرية العربية الليبية وأن أتمنى له كل النجاح خلال رئاستكم مجلس الأمن. وأود أن أرحب أيضا بوجود الأمين العام، السيد بان كي - مون، ونائبة الأمين العام، السيدة آشا - روز ميغيرو؛ ورئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد رومانو برودي؛ ومفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، السيد رمضان لعمامرة؛ ووزيرة خارجية جنوب أفريقيا، السيدة نكوسازانا دلاميني زوما.

إن تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة عن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام (S/2008/813) إسهام مفيد وهام في مهمة تحديد أكثر السبل فعالية لربط الجهود التي تقوم بها الأمم المتحدة في مجال السلام والأمن، ولا سيما التي يقوم بها مجلس الأمن، بجهود المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية.

ومن الأهمية بمكان أن نتذكر البعد الإقليمي الذي لا مفر منه للصراعات الداخلية. وهذا يتطلب تحديد استراتيجيات مناسبة تحدد الإجراءات التي تركز على الالتزام بالقانون الدولي، وحل المنازعات بالطرق السلمية واحترام حقوق الإنسان وتعزيز سيادة القانون.

غير أن هذا التعاون مع المنظمات الإقليمية له أهمية خاصة ومفيد بصورة واضحة عندما يقع في إطار اختصاص المنظمات الإقليمية. وعلينا ألاّ نتغاضى عن هذه النقطة عندما ننظر في دور المنظمات الإقليمية. كما علينا ألا ننسى أن المنظمات المختلفة تخدم أهدافا مختلفة في كل إقليم من الأقاليم - ومن ثمّ هناك مزايا لاستكشاف هذا الخيار في حالة الاتحاد الأفريقي.

ونعتقد اعتقادا راسخا أنه لتحقيق بناء السلام وحفظ السلام في أفريقيا، يتعين علينا أن نعمل على أربع مسائل رئيسية: تسوية الصراعات - وهي، إقامة السلام؛ والنهوض بالتنمية الاقتصادية وبناء المؤسسات؛ واحترام حقوق الإنسان؛ ومنع نشوب الصراعات من خلال التركيز على أسباب الصراعات ومن ثمّ القضاء عليها.

إن المسؤولية المشتركة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي عن تحقيق هذه الأهداف واضحة. ولذا، يتضح أنه، بالاستفادة من خبرة بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام في

أفريقيا، من الهام بالنسبة لنا أن تكون لدينا رؤيا استراتيجية مشتركة بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وولايات تتسم بالوضوح والطابع العملي والتنسيق الوثيق مع وكالات الأمم المتحدة في الميدان ومع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية عندما يتم نشر بعثة ما للسلام.

ويمكن تعزيز الصلة بين الاتحاد الأفريقي ومجلس الأمن من خلال تبادل المعلومات، ولا سيما تقديم التقارير العادية عن عمليات حفظ السلام الإقليمية والمتعددة الأطراف التي تم نشرها في القارة. ولذلك نعتقد أنه ينبغي لنا استكشاف مسألة الآليات لتطوير قدرات الاتحاد الأفريقي كي يتخذ الإجراءات في الوقت المناسب. ومع ذلك، يعتقد بلدي أنه لا بد لهذه المساعي أن تستهدف إيجاد حل دائم للصراعات وتتطلب مجموعة واسعة وفعالة من التدابير التي تنقضّ على الأسباب الجذرية للصراعات وتعمل على تعزيز الاستقرار الطويل الأجل في القارة.

لذلك نحن على ثقة بأنه سيكون لدينا عما قريب تقييم لتقرير الأمين العام كي يتمكن هذا المجلس من تركيز نظره في هذه المسألة على الخطوات المقبلة التي علينا اتخاذها لدعم عمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود، قبل كل شيء أن أرحب بتعيين الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية، الذي هو صديقنا. وأشكر سعادة السيد برودي على عرضه التقرير الهام جدا (S/2008/813). وأود أيضا أن أرحب بوجود مفوض الاتحاد الأفريقي السيد لعمامرة والسيدة دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، في جلسة اليوم. إن حضور هؤلاء الممثلين الرفيعي المستوى يدل على الأهمية التي يوليها أعضاء الاتحاد الأفريقي لهذه المسألة التي تنطوي على التحدي.

ولا يزال مجلس الأمن يكرس الكثير من وقته وطاقاته لمعالجة العديد من مسائل السلام والاستقرار في أفريقيا. ولذلك، إنه ليثلج الصدر أن يقوم الاتحاد الأفريقي بدور هام متزايد في صون السلام والأمن في القارة الأفريقية. ونشيد بالجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية.

ومن الأهمية بمكان أن تستفيد الأمم المتحدة على نحو كامل من قوة ومزايا المنظمات الإقليمية عندما يكون ذلك مناسبا ومنسجما مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونتفق على ضرورة تعزيز التعاون العملي بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ولا بد من اتخاذ المزيد من الخطوات المحددة لتعزيز التعاون بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي. ويتعين علينا أيضا زيادة تعزيز التعاون الجيد القائم بين مجلس الأمن ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي.

ولا بد من تطوير التعاون بين مجلس الأمن والمنظمات الإقليمية بطريقة تعكس مبدأ أن مجلس الأمن يضطلع، وفقا للميثاق، بالمسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وبصورة خاصة، عندما يجري النظر في تحويل عمليات حفظ السلام التي شرعت بها وقادتها المنظمات الإقليمية إلى عمليات لحفظ السلام تابعة للأمم المتحدة، ينبغي للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ذات الصلة أن تبدأ في مرحلة مبكرة بالتشاور والتنسيق وتبادل المعلومات.

لقد عملت اليابان على النهوض بقدرات حفظ السلام المعززة للبلدان الأفريقية، والاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية. ويتعين على مجلس الأمن تشجيع المجتمع الدولي وحشد المانحين التقليديين والجدد وغير العاديين على مواصلة تقديم الدعم لبناء القدرة للمقر الدائم للاتحاد الأفريقي،

ولعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي وفرادى الدول الأعضاء التي هي بلدان مساهمة بقوات.

ولا يمكن المبالغة في التركيز على أهمية بناء القدرة من خلال توفير التدريب الأفضل، والمعدات الأفضل وينبغي أن تولى اهتماما خاصا. وفي مؤتمر طوكيو الدولي الرابع المعني بالتنمية في أفريقيا، الذي عُقد في اليابان السنة الماضية، تم التشديد على دعم الجهود التي تبذلها البلدان الأفريقية في بناء القدرة بصفتها عنصرا أساسيا لتعزيز السلام والاستقرار في أفريقيا. ومن ثمّ نرحب بالجهود الجارية التي يبذلها الفريق المعني بدعم الاتحاد الأفريقي داخل الأمانة العامة للأمم المتحدة. وستواصل اليابان تقديم مساعدتها لدعم مراكز التدريب لعمليات حفظ السلام في العديد من البلدان الأفريقية.

إن أهم عامل حاسم كي يكون العمل فعالا هو الملكية الأفريقية، ونرحب بالالتزام المتزايد بذلك من جانب الاتحاد الأفريقي. وفي هذا الصدد، من المثير للاهتمام ملاحظة التوصية الواردة في تقرير الفريق بإنشاء نظام للدعم المالي لعمليات حفظ السلام من خلال الاشتراكات المقررة على الاتحاد الأفريقي.

وندرك تركيز الفريق على حقيقة أن الموارد هي أحد العوائق الرئيسية – كيف نضمن موارد يمكن التنبؤ بها ومستدامة ومرنة. ومن الطبيعي أن نرحب بالمبادرات الآتية من المنظمات الإقليمية مثل الاتحاد الأفريقي لصون السلام والأمن الإقليميين. ومع ذلك، فإن قيام مجلس الأمن بأن يأذن بمثل هذه العملية إنما يعني أنشطة المنظمات الإقليمية ولا يعني بصورة تلقائية تقديم الدعم المالي من الأمم المتحدة.

ونحن نرى أن علينا توضيح الجوانب العملية والقانونية والإدارية والمالية. وعلينا أيضا أن نواصل دراسة المسألة لنحدد ما هي الشروط الموثوق بها والواقعية الكفيلة بتوافر مثل ذلك الدعم. وعندما يتعلق الأمر باستخدام الميزانية المقررة للأمم المتحدة، يجب التشديد على أهمية احترام القواعد والآليات الموضوعة للأمم المتحدة. وكما ينص ميثاق الأمم المتحدة بجلاء، بما في ذلك المادة ١٧، فإن نفقات الأمم المتحدة ذاتها هي وحدها التي يجب أن تتحملها الدول الأعضاء من خلال الاشتراكات المقررة. وعلينا أيضا أن ننظر في كيفية كفالة المساءلة والشفافية بطريقة موثوق بها من جانب الأمانة العامة للأمم المتحدة وكذلك من جانب الاتحاد الأفريقي.

في ما يتعلق بإمكانية إنشاء صندوق استئماني قائم على التبرعات الطوعية، ينبغي لنا أن ننظر في العلاقة مع الآليات والأساليب القائمة من أجل تأمين الإدارة الفعالة للصندوق والتخطيط له وتنفيذه وتقييمه.

ونحيط علما بالعديد من الأفكار المثيرة للاهتمام التي عرضها تقرير الفريق. ونحن ملتزمون بدعم الاتحاد الأفريقي والمنظمات الإقليمية الأخرى في أفريقيا، ومستعدون للنظر بعناية في كل خيار ممكن.

وقد تناول تقرير الفريق طائفة واسعة من القضايا التي تتطلب النظر فيها بطريقة فنية تفصيلية. ونعتقد أنه سيكون من المفيد أن نضع الأولويات والأطر الزمنية ليقوم المجلس باستعراضها. وفي هذا الصدد، نقدر التقييم والتحليل من الأمين العام لتوصيات الفريق، وعلى أساس ذلك ينبغي لمجلس الأمن أن يدرس السبيل الأمثل لمتابعة تلك التوصيات.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أكرر التأكيد على أن السلام والأمن في أفريقيا أساسيان بالنسبة لاستقرار القارة الاقتصادي والاجتماعي. واليابان إذ تعي تلك الضرورة الفائقة، فإنها تواصل العمل على تعزيز السلام والأمن في أفريقيا ودعم جهود الاتحاد الأفريقي والمنظمات دون الإقليمية. وفي هذا الصدد، نولي أولوية خاصة لتعزيز قدرات

أفريقيا في مجال حفظ السلام، ودعم هياكل السلام والأمن الأفريقية، ومسائل التمويل، وأخيرا، الاستراتيجية الفعالة لبناء السلام.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أستهل بياني بالترحيب الحار بالممثل الدائم الجديد للجماهيرية العربية الليبية في نيويورك. كما أود أن أعرب عن امتناني لكم وللسفير دباشي على الطريقة التي توجهان بها أعمال المجلس خلال فترة اضطلاعكما بالمسؤولية عن تمثيل ليبيا. كما أود أن أرحب بمشاركة الأمين العام وبحضور نائبة الأمين العام، ميغيرو معنا، وحضور وزير خارجية جنوب أفريقيا، ورئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، السيد رومانو برودي، ومفوض السلام والأمن في الاتحاد الأفريقي، السيد لعمامرة.

إن النظام الدولي للأمن الجماعي لن يكون قادرا على ضمان احترام مبادئ القانون الدولي ما لم يحظ بالمشاركة النشطة للمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. فمشاركتها في عملية تهيئة البيئة الدولية المؤاتية لتسخير الجهود الوطنية في تأمين تنمية ورخاء الشعوب هي ضرورة لا غنى عنها في عصرنا. هذه هي الرسالة التي أرادت كوستاريكا توجيهها في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي، عندما نظمت مناقشة مفتوحة حول تعزيز آليات الأمن الجماعي، وتخفيض الإنفاق العسكري، وزيادة الإنفاق على التنمية الاجتماعية (انظر S/PV.6017). إن الإسهام الأول والأهم الذي يمكن أن تقدمه المنظمات الإقليمية للسلم والأمن الدوليين هو مشاركتها الفعالة في تهيئة البيئة التي تحترم في ظلها الحقوق والواجبات، ويشارك فيها جميع الأعضاء في تقديم الضمانات الدولية لسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وقد أثبت التاريخ بدون منازع قيمة مشاركة المنظمات والترتيبات الإقليمية في منع النزاعات وحلها بالطرق السلمية. فالقرب الجغرافي والتاريخ المشترك وأوجه التشابه الثقافية أمور تبقى على الدوام ذات قيمة قصوى للجهود الدولية لمنع نشوب الصراع. فعلى سبيل المثال، أليس صحيحا أن الجهود الإقليمية التي أسفرت عن اتفاقات رامبوييه هي التي يسرت تحقيق السلام في كوسوفو؟ ألم يتم تخفيف حدة التوتر بين تايلند وكمبوديا نتيجة لجهود الشركاء الإقليميين في رابطة أمم جنوب شرق آسيا؟ ألم يكن السلام الذي تحقق في كينيا في أعقاب التوتر الذي ساد الانتخابات نتيجة للتدخل الحاسم لأصدقاء البلد الأفارقة؟ إن قرار بلدي بعدم حيازة جيش لم يتم التصديق عليه إلا بعد تدخل هيئتنا الإقليمية التي كفلت لنا السلام ووحدة أراضينا. ويحفل العالم بأسره، خلال الأعوام الخمسين الماضية، بالأمثلة التي تؤكد الإسهامات الحاسمة للمنظمات الإقليمية.

إن المنظمات الإقليمية، وعلاوة على إسهاماتها في منع الصراعات وحلها بالطرق السلمية، يمكنها أيضا أن تؤدي دورا لا غنى عنه في توجيه الاهتمام نحو الصراعات في مراحلها المبكرة. وفي كثير من الأحيان، تفتقر آلية الأمم المتحدة المعقدة إلى المرونة اللازمة للتصرف في المراحل المبكرة للصراع. وفضلا عن ذلك، كثيرا ما يحدث أن تنجح الإجراءات الإقليمية الحاسمة في إنهاء الصراع قبل أن يسفر عن آثار مدمرة.

وتشكل هذه الأمثلة على الإسهامات الواقعية والممكنة للمنظمات الإقليمية مصدر تنوير لاجتماعنا اليوم. وكما تجلى من المناقشة في نيسان/أبريل الماضي (أنظر S/PV.5868)، فإن الموضوع ليس سهلا. ولكن الظروف الحالية والاتجاه الذي تتخذه المنظمة الدولية يمليان علينا أن نبدأ بوضع نماذج جديدة للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية. ولم يكن من قبيل المفاجأة أن الاتحاد الأفريقي هو الذي أثار مرة أخرى المسألة التي كانت دائما

مدرجة في جدول الأعمال. إن الاهتمام الذي يوليه المجتمع الدولي للنزاعات في أفريقيا، إلى جانب الرغبة المتزايدة لدى الأفارقة في الإسهام في حلها، على الرغم من الموارد المحدودة، يجعل قيام المجلس بالنظر في هذه المسألة أمرا ملحا.

إن التقرير المعروض علينا اليوم (S/2008/813) يمثل خطوة إلى الأمام على الطريق الطويل الذي يتطلب منا أن نكف عن العادات القديمة، وأن نفكر بطريقة خلاقة حول سبل حل المشاكل الجديدة. وتعتقد كوستاريكا اعتقادا راسخا أن التعاون بين منظمتينا يجب أن يتجاوز مجرد الاتفاق على تزويد القوات الأفريقية بصفقات النعال والستر الواقية من الرصاص ومعدات الاتصال والأسلحة الخفيفة، كما فعلنا مؤخرا في ما يتعلق بالصومال.

ويكتسي التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي أهمية استراتيجية. وعلينا أن نمضي قدما إلى تحديد مسؤوليات وأساليب التعاون. ولهذه الغاية، من الضروري زيادة وتحسين نوعية الاتصالات على جميع المستويات. ولن تكون تلك عملية سهلة، ولن تؤدي إلى نتائج سريعة.

وتقدر كوستاريكا تقرير الفريق المشترك بوصفه أداة لتحديد الأهداف وتقديم التوصيات التي ينبغي أن تصبح الآن موضوعا للنظر المتعمق والتحليل والحوار. ومن أجل الحصول على الإجابات اللازمة، يجب أن نواصل البناء على الخبرات واستخلاص الدروس. وما من شك أن إجراء دراسة تفصيلية لتجربة العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وللعملية التي أطلقها القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩) بشأن الصومال، سوف يُسهم في النظر في هذه المسألة.

ويعلم الجميع أن مسائل التعاون المالي ستكون الأصعب من حيث إيجاد الحلول لها. وقد حدد اجتماعنا السابق بشأن هذه المسألة تباينا هاما في الآراء بهذا الشأن. وهذا التباين أمر حتمي. إن حكومة بلدي تدرس بعناية التوصيات التي قدمها الفريق في هذا الشأن. كما أننا نتطلع إلى توصيات الأمين العام لكي نتمكن من تطوير التعاون الأوثق مع الاتحاد الأفريقي.

وعلى الرغم من أن التقرير يبرز بوضوح الحاجة إلى بناء هذه العلاقة ذات الطابع الخاص دون أن يشكل ذلك سابقة، يرى وفد بلدي أن تعزيز علاقاتنا مع الاتحاد الأفريقي يجب أن يسير جنبا إلى جنب مع بناء نماذج أكثر مرونة وفعالية للتعاون مع منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى في جميع أنحاء العالم. وفي المحصلة، فإن ما نقوم ببنائه ليس علاقة تؤدي إلى معاملة تفضيلية لمنظمة بعينها، بل من أجل تعزيز تعددية الأطراف ومنظومة الأمن الجماعي الدولي في عالمنا.

السيد تشانغ يسوى (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكركم، سيدي، على ترؤس هذه المناقشة المفتوحة اليوم. وأغتنم هذه الفرصة لأرحب بكم في منصبكم الجديد بصفتكم ممثلا دائما للجماهيرية العربية الليبية. كما أود أن أرحب في جلستنا اليوم بالسيدة زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، والسيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي. أود أيضا أن أشكر السيد برودي والفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المكون من شخصيات بارزة تحت قيادته على التقرير الذي قدموه (S/2008/813). إن توصيات التقرير بشأن تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام تستحق دراسة متأنية.

يواجه العالم اليوم المزيد من التحديات. ونظرا لأن أفريقيا هي المنطقة التي تتركز فيها أكبر الحروب والصراعات، فقد أصبح تحقيق السلام والأمن في أفريقيا أحد أكثر التحديات العاجلة والملحة التي تواجهنا. والمحافظة على السلام والاستقرار في القارة الأفريقية لا تصبّ في مصلحة البلدان والشعوب الأفريقية فحسب، وإنما تصبّ أيضا في المصالح المشتركة للمجتمع الدولي ككل.

إن مجلس الأمن منوط به المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين. وقد بذل المجلس قدرا هائلا من الجهد في أفريقيا إذ أن ٦٠ في المائة من البنود المدرجة في جدول أعماله تتعلق بهذه القارة، ونحو نصف عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام التي أَذِن بها المجلس تُنشر هناك.

ومن دواعي ارتياحنا الإشارة إلى أن الاتحاد الأفريقي يؤدي دورا متزايد الأهمية في الحفاظ على السلام والاستقرار في أفريقيا وفي تسوية الصراعات الأفريقية، فهو عنصر مفيد وقوي يكمّل عمل مجلس الأمن. ولذلك، فإن زيادة تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تطلع مشترك على نطاق واسع للبلدان الأفريقية وحاجة عملية يستدعيها عمل المجلس على حد سواء.

ونحن جميعا نؤيد شراكة أوثق بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. وينبغي لهذه الشراكة أن تكون مبنية على أساس مستقر ومرن في الوقت نفسه. وينبغي لمجلس الأمن، مع ضمان سلطته، أن يعطي الأولوية لدعم الدور الرئيسي للاتحاد الأفريقي في تسوية الصراعات، والأخذ بآراء واقتراحات الاتحاد الأفريقي، بما في ذلك إيلاء مزيد من الاهتمام لوجهات نظر الاتحاد الأفريقي بشأن مسائل مثل دارفور والسودان والصومال.

ويتعين أن تكون هذه الشراكة مبنية على أساس متساو ويكمل كل طرف من طرفيها الآخر. وتتمتع كل من الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي بمزايا نسبية في معالجة المسائل الأفريقية الساخنة. وإذا قام الجانبان بتعزيز التنسيق بينهما على أساس الاحترام المتبادل والتكامل المتبادل وإذا بذلا جهودا مشتركة للتصدي لمختلف التحديات التي تواجهها القارة الأفريقية، فإن ذلك سيعزز كثيرا من الفعالية الشاملة لجهود المجتمع الدولي الرامية إلى معالجة الصراعات الأفريقية.

ونحن نؤيد إيجاد وسائل يمكن التعويل عليها بصورة أكبر لتمويل عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في إطار جهودنا الرامية إلى توفير ضمانات للموارد التي يمكن التنبؤ بها. ولئن كانت تتوفر لدى الاتحاد الأفريقي إرادة سياسية قوية لمعالجة الصراعات في أفريقيا، فإنه يواجه صعوبة في القيام بدوره على أكمل وجه والاستفادة من ميزاته الفريدة بسبب القيود اللوجستية والمالية.

إن التوصية الواردة في التقرير المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المكون من شخصيات بارزة بإنشاء آلية مالية تستحق مزيدا من الدراسة من جميع الأطراف المعنية. وفي السنوات الأخيرة، عملت الأمم المتحدة على تعزيز عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام في أماكن مثل دارفور والسودان والصومال. وقد حظي ذلك بترحيب واسع النطاق من المجتمع الدولي. ونحن نؤيد تعزيز بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. ونأمل أن تزيد الأمم المتحدة من التعاون مع الاتحاد الأفريقي في المجالات التي تملك المنظمة مزايا فيها مثل تدريب الأفراد وبناء المؤسسات وتشاطر المعلومات وإدارة الموارد والدعم اللوجستي وذلك من أجل التنفيذ الفعال للبرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي.

ونشجع أيضا المانحين الآخرين على الاستمرار في الالتزام بتعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام. ونؤيد إدارج تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام في قائمة المجالات ذات الأولوية في برنامج إصلاح عمليات حفظ السلام في الأمم المتحدة.

تواجه حاليا عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام تحديات رهيبة مثل التوسع المفرط وتدني الكفاءة وعدم كفاية الموارد. وبناء عليه، فإن تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام لا يزيد من كفاءة عمليات حفظ السلام

ويوفر الموارد فحسب، وإنما يعزز أيضا شعور أفريقيا بالملكية والقدرة على تولي زمام مصير القارة بأيد الأفارقة أنفسهم. ويتعين علينا دراسة السبل المثلى للجمع بين الاثنين حتى يتسنى الارتقاء بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام من خلال تعزيز قدرات الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام ولكي تستفيد أفريقيا من إصلاح عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وتحسّن من قدراتها العامة على حفظ السلام.

السيد لي لونغ منه (فييت نام) (تكلم بالإنكليزية): سيدي الرئيس، في البداية أود أن أعرب لكم عن أحر تهانئي القلبية بتعيينكم رئيسا جديدا للوفد الليبي. وأشكر الرئاسة الليبية على عقد هذه المناقشة الهامة لمجلس الأمن. وأرحب بمشاركة الأمين العام بان كي- مون، ورئيس الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة السيد رومانو برودي، ومفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي السيد رمضان لعمامرة، ووزيرة خارجية جنوب أفريقيا السيدة نكوسازانا دلاميني زوما، وغيرهم من الشخصيات البارزة من الاتحاد الأفريقي، وأشكرهم على ما قدموه من إسهامات. ونعرب عن تأييدنا للبيان الذي سيدلي به السفير أبيلاردو مورينو فرنانديز ممثل كوبا باسم حركة عدم الانحياز.

إن مجلس الأمن باعتباره أعلى هيئة في الأمم المتحدة مناط بها المسؤولية الرئيسية عن صون السلام والأمن الدوليين، أدى على مدى السنوات الستين الماضية دورا لا غنى عنه في حل الصراعات والتراعات الدولية، وخاصة في القارة الأفريقية. وحقيقة أن نصف بعثات الأمم المتحدة لحفظ السلام البالغ عددها ٦٣ بعثة منتشرة في أفريقيا منذ عام ١٩٤٨ تجسد العلاقة الفريدة بين الأمم المتحدة وأفريقيا في مجال حفظ السلام. ولئن كان الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية تتمتع بالعديد من المزايا النسبية في معالجة حالات الصراع في أفريقيا نظرا لما اكتسبته من معرفة وخبرة في تناول المسائل الخاصة بمنطقتها، فإن مجلس الأمن هو من يقوم بالدور القيادي في صون السلام والأمن الدوليين، على النحو المحدد في ميثاق الأمم المتحدة. وفي ظل مواجهة انتشار الأخطار التي تهدد السلام والأمن في أفريقيا، فإن تعزيز الشراكة والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي كان ولا يزال أمرا ضروريا.

إن الانتقال من بعثة الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في ليبريا إلى بعثة الأمم المتحدة في ليبريا، ونشر العملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإنشاء بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في الصومال عما قريب كقوة متابعة لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال واتخاذ مجلس الأمن القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، والاجتماع مع مجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي في نيسان/أبريل الماضي (انظر S/PV.5868)، والإنشاء العاجل للفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في شهر أيلول/سبتمبر الماضي كلها أمور تشهد ليس على ضرورة هذا التعاون فحسب، وإنما على الحاجة إلى استمراره أيضا.

وأبدى المجلس، باتخاذه بالإجماع القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨)، عزما قويا على ترفيع شراكته مع الاتحاد الأفريقي إلى مستوى أعلى. ونحن نؤيد الهدف المشترك للمجلس والاتحاد الأفريقي المتمثل في تعزيز ثبات تمويل المنظمات الإقليمية التي تعمل في إطار ولاية الأمم المتحدة واستدامة هذا التمويل ومرونته. كما ندعم الجهود المستمرة في البحث عن طرائق لتعزيز العلاقة بين المجلس ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي فضلا عن العلاقة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي.

وأظهرت التطورات التي حصلت مؤخرا في مناطق الصراعات في أفريقيا أنه ما زال هناك الكثير من الأمور التي يتعين اتخاذ قرار بشأنها إذا أريد إحلال السلام والاستقرار الدائمين في القارة. وأبرزت نجاحات عمليات حفظ السلام

التي تقودها الأمم المتحدة في أفريقيا وإخفاقاتها على السواء أهمية تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على الاضطلاع بعمليات حفظ السلام التي أذنت بها الأمم المتحدة. والجدير بالذكر أنه، بينما تصل نسبة حفظة السلام في أفريقيا إلى ٧٥ في المائة من إجمالي عدد حفظة السلام التابعين للأمم المتحدة المنتشرين في جميع أرجاء العالم، فإن نسبة القوات التي تساهم بها البلدان الأفريقية لا تتجاوز ٤٠ في المائة. وكما يبين تقرير الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، ينبغي زيادة تعزيز مبدأ الملكية الأفريقية. وتحقيقا لتلك الغاية، ينبغي التعجيل بتنفيذ البرنامج العشري لبناء قدرات الاتحاد الأفريقي الذي وافق عليه مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥.

إننا نشيد بفريق الأمم المتحدة على تقريره الصادر في كانون الأول/ديسمبر الماضي، الذي تضمن العديد من التوصيات المفيدة، وخاصة التوصيات المتصلة ببناء القدرات، وتمويل القدرات السوقية، وتوفير التمويل وتقاسم المسؤولية. ونحن، بينما ننتظر المزيد من التقييم، نؤيد الرأي السائد على نطاق واسع ومفاده، إنه في تحديد تقاسم المسؤولية، ينبغي تجنب إنشاء التصور بأن الأمم المتحدة تتعاقد من الباطن مع الاتحاد الأفريقي على حفظ السلام. وذلك أمر حتمي من أجل الاستفادة الكاملة من الاستراتيجيات المقارنة للاتحاد الأفريقي وتعزيز قدراته وتجنب الازدواجية وكفالة استمرار الشراكة بين منظمتينا.

وأخيرا، وكما هو الحال في القارات الأخرى، بل وأكثر من ذلك، فإن الأسباب الجذرية للصراعات في أفريقيا هي تناقضات سياسية واجتماعية وانتهاكات لحقوق الإنسان والفقر المدقع، وفي أغلب الأحيان، التدخل الخارجي والعدوان، ولا بد من التصدي لها بطريقة متسقة وشاملة.

ويرى وفدي أنه يمكن أيضا إيضاح تقاسم المسؤولية فيما بين هيئات الأمم المتحدة وبالتعاون مع الاتحاد الأفريقي بغية إزالة تلك الأسباب الجذرية.

السير جون ساورس (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين الترحيب بكم، سيدي، في هذا المجلس، وأهنئكم على توليكم منصب الممثل الدائم لليبيا، وبشكل خاص، على توليكم فورا دور رئاسة مجلسنا. ونرحب بكم غاية الترحيب هنا، سيدي.

كما أعرب عن شكري للسيد برودي ولفريقه على العمل الشاق الذي اضطلعوا به في إعداد التقرير (S/2008/813) الذي نناقشه اليوم. ومن دواعي السرور الخاص أن نرحب هنا اليوم بالسيد برودي، وأيضا بوزيرة خارجية جنوب أفريقيا وبالسفير لعمامرة ممثل الاتحاد الأفريقي.

إن حفظ السلام أمر محوري لأعمال الأمم المتحدة وفي الأعوام الأخيرة شهدنا زيادة سريعة في نطاق وتعقيد البعثات التي اضطلع بها المجتمع الدولي. وظلت الأمم المتحدة تضطلع بدور محوري في تلبية هذا الطلب، ولكن المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية اضطلعت بدور متزايد الأهمية في إطار ولايات مجلس الأمن.

ولم تنجز أي منظمة عملا أكثر من العمل الذي أنجزه الاتحاد الأفريقي. وأنا أشيد بجهوده، ليس بوصفه حافظا للسلام في بوروندي والسودان والصومال فحسب، بل أيضا على تهيئته الظروف للانتعاش في سيراليون وليبريا وغيرهما من الأماكن. ففي كينيا، اضطلع الاتحاد الأفريقي بدور بالغ الأهمية في دعم الوساطة التي قام بها كوفي عنان عقب أعمال العنف التي وقعت بعد الانتخابات. ومنذ أزمة كينيا قبل عام، واجهت أفريقيا عددا مثيرا للقلق من النماذج – في غينيا وغينيا – بيساو وزمبابوي واليوم في

مدغشقر – حيث يقرر تولي السلطة بالقوة والعنف بدلا من توليها وفقا للمتطلبات الدستورية. وتواجه العديد من البلدان الأفريقية الأخرى، وليس أقله السودان، مشاكل جدية لسوء الحكم وعدم احترام القانون الوطني والدولي. وتلك الحالات جميعها تزيد العبء الملقى على عاتق الاتحاد الأفريقي من أجل دعم سيادة القانون والحكم الدستوري في أفريقيا، وهو يستحق دعمنا في جهوده للتصدي لتلك المشاكل.

إن الإعلان المشترك بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي الصادر في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٦ والشراكة الاستراتيجية بين أفريقيا والاتحاد الأوروبي، التي يساندها مرفق السلام في أفريقيا التابع للاتحاد الأوروبي، تشكل إسهامات هامة في بناء هيكل عالمي أفضل للسلام والأمن. وتضطلع المملكة المتحدة بدورها كاملا في ذلك الصدد. ونحن نساعد على تطوير قدرات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام من خلال المساعدة في تدريب الآلاف من القوات وتقديم الدعم للقوة الاحتياطية الأفريقية. كما أننا ندعم عمليات الاتحاد الأفريقي في الميدان. وقدمت المملكة المتحدة بالفعل مبلغ ٥ ملايين جنيه إسترليني لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بغية دعم الدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به البعثة في البلد، ونحن نعمل على ضمان أن تتلقى بعثة حفظ السلام المزيد من التمويل في الأسابيع المقبلة. ونحن ملتزمون بدعم الاتحاد الأفريقي ودوره المتزايد في حفظ السلام.

وشدد قرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨) على ضرورة أن تطور الأمم المتحدة شراكات فعالة، وخاصة مع الاتحاد الأفريقي، في إطار الفصل الثامن من الميثاق. وبطبيعة الحال، يحتفظ مجلس الأمن بالدور الأولي في صون السلام والأمن الدوليين ولا يمكن لأي شيء أن ينتقص من ذلك الدور، ولكننا نريد أن نشهد تعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، ويشمل ذلك زيادة العمل بشأن أفضل السبل لتقديم التمويل الثابت والمستدام لحفظ السلام الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي.

وكما لاحظ رئيس وزراء حكومة بلدي جورج براون في المناقشة التي سبقت اتخاذ القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨) (انظر S/PV.5868)، فإن جميع المعنيين بحاجة إلى التوصل إلى اتفاق بشأن طريق نحو المستقبل. واتخاذ نهج واقعي أمر لازم للتيقن من توصلنا إلى حل عملي. ويقدم تقرير الفريق الذي يقوده السيد برودي إسهاما كبيرا في ذلك العمل. وأنا أبرز الحاجة إلى وضع رؤية إستراتيجية مشتركة بين المعنيين بصون السلام والأمن الدوليين، وضرورة زيادة قدرات الاتحاد الأفريقي على إدارة العمليات على مستوى المقر، والحاجة إلى تقديم المزيد من الدعم السوقي الفعال وضرورة اتخاذ أكثر نهج منسق نحو بناء القدرات.

وتتطلب تلك المسائل الهامة المزيد من المناقشة والمزيد من العمل. ونحن نتطلع إلى أن نسمع آراء الأمين العام، مع الأخذ بعين الاعتبار للمجموعة الكاملة لخيارات التمويل، وخاصة الحاجة إلى تكاليف البدء ومرحلة الاستمرار المبكرة. وقد يكون أحد الحلول هو إنشاء صندوق استئماني متعدد المانحين لعمليات الاتحاد الأفريقي، وهي فكرة دعت إليها المملكة المتحدة في وقت سابق. ومن شأن الطابع الطوعي لمثل ذلك الصندوق أن يجعله مقبولا على نطاق واسع وأن يشجع مانحين جدد على الاضطلاع بدورهم. كما أن من شأنه أن يساعد في توفير تمويل مأمون لأي قدرات للاتحاد الأفريقي للانتشار السريع.

إننا نرحب بهذه المناقشة اليوم بوصفها خطوة هامة أخرى إلى الأمام للشراكة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. ومرة أخرى، نشكر السيد برودي وفريقه على أعمالهم ونؤيد البيان الرئاسي الذي تفاوض بشأنه الوفد الليبي. ونحن نتطلع إلى التقرير المقبل للأمين العام.

كما يحدوني الأمل في أن تتاح لنا فرصة للنظر في هذه المسائل خلال بعثة مجلس الأمن المقبلة إلى أفريقيا.

السيد ريبير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): أود في البداية أن أرحب بكم، سيدي، وأن أؤكد لكم على تعاون وفدي الكامل، الذي يمكنكم التعويل عليه. كما أود أن أشكر الأمين العام والسيد رومانو برودي، رئيس الفريق، على بيانيهما، فضلا تقديم الشكر لجميع المتكلمين الآخرين. وأشعر بالامتنان للأمين العام على إنشائه للفريق وعلى اطلاعنا على التقرير (S/2008/813)، وللرئاسة الليبية للمجلس على تنظيم مناقشة اليوم، التي تشرفنا فيها بوجود وزيرة خارجية جمهورية جنوب أفريقيا.

قبل ١٨ شهرا تقريبا ترأس رئيس الجمهورية الفرنسية اجتماعا لمجلس الأمن على مستوى رؤساء الدول والحكومات حول موضوع أفريقيا والتحديات التي يواجهها السلم والأمن الدوليان. وقد أتاح لنا ذلك الاجتماع إمكانية التأكيد، من بين أمور أخرى، على الدور الأساسي الذي يضطلع به الاتحاد الأفريقي في ذلك الميدان. وقد تعزز ذلك الدور منذ ذلك الاجتماع بعدد من الإجراءات الهادفة إلى منع الأزمات والمساعدة في حلها على السواء. وإن فرنسا والاتحاد الأوروبي منخرطان تماما، كالعهد بهما، في مساعدة الاتحاد الأفريقي على تأمين أن تتوفر لديه كل الوسائل والموارد اللازمة للتصدي لتلك التحديات.

وأود، بطبيعة الحال، أن أعلن تأييدي للبيان الذي سيدلي به ممثل الجمهورية التشيكية بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، الذي أود أن أذكّر بأنه الشريك المالي الأول والأكبر للاتحاد الأفريقي. وإن مرفق السلام الأفريقي التابع للاتحاد الأوروبي خصص وحده ٤٤٠ مليون يورو منذ عام ٢٠٠٤، وقرر تخصيص ٣٠٠ مليون يورو أخرى للسنوات الثلاث المقبلة.

إننا ندعم الاتحاد الأفريقي في عمليات حفظ السلام التي يقودها. ونؤيد تعزيز قدراته الهيكلية وتشييد بنيان السلام والأمن الأفريقي وتشكيل قوة الاحتياط الأفريقية المدربة الجاهزة، التي توفر لها فرنسا، خاصة مع إيطاليا، دعما تشغيليا رئيسيا. وتقدم فرنسا المساعدة لما يقرب من ٢٠ مركزاً تدريبياً إقليمياً أفريقياً في شتى أرجاء القارة.

وعلاوة على ذلك، أقام الاتحاد الأوروبي شراكة إستراتيجية حقيقية مع الاتحاد الأفريقي في ميدان السلام والأمن. وأغتنم هذه الفرصة لأذكّر أخيرا بأن سياسات الاتحاد الأوروبي الخارجية المرسومة في مجالي الأمن والدفاع، التي مكنته من أن يتصرف بفعالية عالية في بعثات حفظ السلام في القارة الأفريقية، تجعل منه شريكا عتيدا جديرا بالثقة سواء للأمم المتحدة أو للاتحاد الأفريقي.

التقرير المعروض علينا للنظر فيه اليوم (S/2008/830) يشكل مرحلة واحدة فحسب من العملية. وسيتعين على مجلس الأمن في الحقيقة أن يضيف ثلاثة عناصر إلى دراسته. الأول هو النهج العام. لقد وضع الفريق مبادئ إرشادية رئيسية من أجل توفير دعم أفضل لعمليات الاتحاد الأفريقي. ويجب على مجلس الأمن أن يدرس بالتفصيل التوصيات التي سيرفعها إليه الأمين العام في ذلك المضمار. وإن خبراته في مسائل التنظيم والتمويل لا غنى عنها.

العنصر الثاني، كيف يجري تقديم الدعم المأذون به من مجلس الأمن لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال. إن القرار ١٨٦٣ (٢٠٠٩)، الذي اتخذناه في كانون الثاني/يناير الماضي، طلب من الأمين العام أن ينشئ صندوقا ائتمانيا لدعم بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال وقوات الأمن الصومالية المشتركة، وأقر مبدأ تقديم حزمة دعم لوجستي لبعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال تمولها الأمم المتحدة. ومن الأهمية الحيوية تنفيذ تلك التدابير بالفعل. وقد بدأ الأمين

العام في ذلك. ويراودنا الأمل أن يتضمن تقريره التالي إلى مجلس الأمن شيئا عن ذلك أيضا.

العنصر الثالث والأخير هو الحاجة إلى أن تؤخذ في الحسبان حقيقة أن مجلس الأمن قد بدأ للتو، بمبادرة من فرنسا والمملكة المتحدة، النظر في موضوع عمليات حفظ السلام بالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة الآخرين. وكان الأمين العام قد ذكّرنا في وقت سابق بدراسة مشتركة لعمليات حفظ السلام أجرتها مؤخرا منظومة الأمم المتحدة.

ولئن كانت أعداد عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام وقواتها تزداد باطراد، فإن المنظمة يجب أن تدرس بصورة جماعية كيفية تحسين فعالية عمليات حفظ السلام والمواءمة بفعالية أكبر بين حفظ السلام وبناء السلام والتنمية. فقوات حفظ السلام لا يمكنها وحدها أن تفعل كل شيء.

وبالتالي يجب أن تكون خطوتنا الأولى النظر بالتفصيل في توصيات الأمين العام. لكن فرنسا تود في هذه المرحلة أن تعطي عددا من المؤشرات العامة فيما يتصل بالطريقة التي يمكن لنا فيها أن ندفع بالعملية قدما. ويجب علينا أن نوفق بين الدعم الضروري الذي يجب أن يقدم للاتحاد الأفريقي من ناحية ومبدأ عالمية الأمم المتحدة والدور الخاص الذي أناطه الميثاق بمجلس الأمن من ناحية أخرى.

وتترتب على هذا الأمر نوعان من العواقب. الأول، في الميدان السياسي، لا يجوز تقاسم الأدوار الأساسية التي تفضي إلى الأقلمة في صون السلم والأمن الدوليين. فمن الواضح أن للاتحاد الأفريقي دورا مركزيا يؤديه، لكن مجلس الأمن هو الذي يتحمل مسؤولية التصرف كلما رأى ذلك ضروريا. وإضافة إلى ذلك، يجب أن نتوخى الحذر ونتجنب إضفاء الطابع الرسمي أو المؤسسي بما يمكن أن يؤدي إلى إصابة علاقاتنا بالشلل. ففي الميدان بالذات يجب تقوية تلك العلاقات.

وفيما يتعلق بالتمويل، نشاطر هدف تأمين مستوى ثابت يعول عليه من التمويل لعمليات حفظ السلام التي يضطلع بها الاتحاد الأفريقي، إلا أن اللجوء إلى الأنصبة الإلزامية المقررة للأمم المتحدة لا يبدو لنا حلا سليما. ومن أجل تحقيق الفعالية والوفاء بالمسؤولية، فإن المنظمة التي تمول ميزانيات عملية ما هي التي يجب أن تديرها وأن تكون على رأس هرم القيادة فيها. وفيما يتجاوز ذلك، لا يمكننا أن نغفل القيود الشديدة المفروضة على تمويل الأمم المتحدة ذاتها، التي تواجه أعباء متعاظمة من ميزانية سنوية لتمويل عمليات حفظ السلام تكاد تبلغ ٨ بلايين دولار.

غير أنه توجد هنا سبل واعدة، مثل إنشاء صندوق استئماني عالمي دائم تكون موارده جاهزة للتعبئة ويكون تمويله من المساهمات الطوعية ويعمل بطريقة تكفل اجتذاب أموال إضافية، لا سيما لتلبية الحاجات التي ربما لم تقدر تقديرا كاملا في هذه المرحلة، مثل الحاجات المتعلقة بالمعدات العسكرية.

ختاما، أود مرة أخرى أن أعرب عن استحساني لجهود الفريق الذي ترأسه السيد رومانو برودي. وفيما يتجاوز الخلافات القليلة التي لاحظناها اليوم، من الضروري التشديد على أننا نناقش هنا لا المبدأ وإنما الطريقة المثلى التي يمكن بها دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام والاتحاد الأفريقي نفسه. وتود فرنسا أن تعرب عن امتنانها للأمين العام على الإشارات الأولى التي أبداها لنا هنا اليوم، وسندرس بالتفصيل وباهتمام كبير التقرير الذي سيقدمه إلى مجلس الأمن حول هذه المسألة في الأشهر المقبلة.

الرئيس: أدلي الآن ببعض الملاحظات بصفتي ممثلا لبلادي.

أود في البداية أن أشكر جميع المتكلمين الذين أدلوا بعبارات رقيقة نحو بلادي ونحوي، وأن أشكر معالي الأمين العام على حضوره معنا في هذه الجلسة الهامة. وأشكر أيضا السيد رومانو برودي على عرضه تقرير فريقه (S/2008/813)؛ والسيد رمضان لعمامرة، مفوض الاتحاد الأفريقي للسلام والأمن، على مساهمته القيمة؛ وصاحبة السعادة السيدة دلاميني زوما، وزيرة خارجية جنوب أفريقيا، على حرصها على الحضور معنا اليوم، وعلى مساهمتها القيمة في النقاش.

نجتمع اليوم لمناقشة تقرير الفريق المشترك للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة المعني بأساليب دعم عمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي. وتتميز هذه المناقشة بأهمية بالغة لأنها تأتي في ضوء توصيات محددة قدمها لنا فريق الخبراء الذي ترأسه السيد برودي، ولأن عمليات السلام بصورة عامة، وعمليات حفظ السلام التابعة للاتحاد الأفريقي بصورة خاصة، تواجه تحديات كبيرة تحتاج إلى معالجات سريعة. ونحن جميعا نقر بأن أكبر التحديات التي تواجهها عمليات حفظ السلام هي تزايد الطلب عليها، في الوقت الذي تواجه نقصا حادا في الأفراد وفي التمويل.

والواقع أن الجانب الأول، النقص في الأفراد، مرتبط بالجانب الثاني، نقص التمويل. فنحن نعرف أن الكثير من الدول الأفريقية مستعدة للمساهمة بقوات في عمليات حفظ السلام إذا توفر لها التمويل اللازم والمعدات والأسلحة بحسب معايير الأمم المتحدة. وهناك قوة الاحتياط الجاهزة التابعة للاتحاد الأفريقي، التي يجري العمل على تشكيلها في منتصف العام المقبل. وهي خطوة هامة لحفظ السلام تستحق توفير دعم ثابت لها من الآن، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار إمكانية نشرها بصورة سريعة للتصدي للأحداث الطارئة.

إن القارة الأفريقية تعاني من الصراعات والفقر، والأمراض، وهي في أشد الحاجة إلى دعم المجتمع الدولي من أجل تحقيق الاستقرار والأمن والتنمية ومكافحة الفقر والأمراض. إن المبالغ التي تُصرف في تمويل الحروب في مختلف أرجاء العالم تزيد بمئات المرات على المبالغ التي تحتاجها القارة الأفريقية لكي تتمكن من حفظ وبناء السلام وتحقيق التنمية.

إننا نشعر بخيبة الأمل لأن بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال لم تتمكن حتى الآن من الحصول على دعم كاف من المجتمع الدولي لكي يتم نشرها بالكامل. وإن القوات المتواجدة حاليا في الميدان لم تتمكن من الحصول على الأسلحة والمعدات وفقا لمعايير الأمم المتحدة رغم بعض الوعود. ويؤسفنا أن إحدى الدول المساهمة بقوات في بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال بدأت تفكر جديا في سحب قواتها بسبب عدم قدرتها على حماية نفسها.

ولذلك نأمل أن يوافق مجلس الأمن قريبا على تحويل بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال إلى بعثة تابعة للأمم المتحدة، لأن الوضع الأمني والإنساني يستدعي ذلك، ولأنه، من الناحية الأخلاقية، لا يمكن القبول بأن تتقاعس الأمم المتحدة في تولي حفظ السلام في الصومال، في الوقت الذي يعاني فيه ملايين الصوماليين من التشرد والجوع والمرض.

إن التقرير المعروض علينا يتضمن توصيات عملية لتعزيز السلام في أفريقيا تستدعي أن يتوصل مجلس الأمن إلى توافق في الآراء حول وضع الآليات المناسبة لتنفيذها. ونعتقد أنه من الهام أن يستمر انخراط السيد برودي في العملية المؤدية إلى تنفيذ توصيات فريقه، لضمان تعزيز قدرة الاتحاد الأفريقي على نشر قوات لحفظ السلام معززة بموارد موثوقة ومستدامة ويمكن التنبؤ بها. ونعتقد أن أفضل طريقة لتحقيق ذلك هي تنفيذ التوصيات الواردة في الفقرة ٩٠ من التقرير.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيس مجلس الأمن.

أعطي الكلمة لممثل كوبا.

السيد مورينو فرنانديث (كوبا) (تكلم بالإسبانية): يشرفني أن أخاطب مجلس الأمن بالنيابة عن الدول الـ ١١٨ الأعضاء في حركة عدم الانحياز.

بادئ ذي بدء، سيدي الرئيس وصديقي، أود أن أرحب بكم وأنتم تتولون مسؤولياتكم بصفتكم الممثل الدائم للجماهيرية العربية الليبية لدى الأمم المتحدة، وأن أعرب عن تقديرينا لبلدكم على تنظيمه لهذه المناقشة الهامة وعلى ما يقوم به من عمل ممتاز أثناء رئاسة مجلس الأمن. كما أود أن أشيد بأصحاب السعادة، السيد رومانو برودي، والسيد رمضان لعمامرة، والسيدة نكوسازانا دلاميني زوما على بياناتهم، التي من الواضح أنها حظيت بأقصى قدر من الاهتمام لدى أعضاء حركتنا.

تشكل مناقشة اليوم مسعى يستحق الثناء في سعينا المشترك إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي. وأشكر الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة على عرض تقريره (S/2008/813) عن أساليب دعم عمليات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام، المقدم وفقا لقرار مجلس الأمن ١٨٠٩ (٢٠٠٨).

وتود بلدان حركة عدم الانحياز، التي توفر حاليا أكثر من ٨٠ في المائة من موظفي حفظ السلام في الميدان، بمن فيهم موظفون من البلدان الأفريقية، أن تعرب مجددا عن تأييدها لاستمرار الجهود الرامية إلى تعزيز قدرات أفريقيا في مجال حفظ السلام. وفي ذلك السياق، تشدد الحركة على أهمية تنفيذ خطة العمل المشتركة لتقديم دعم الأمم المتحدة لجهود الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام على المدى القصير والمتوسط والطويل، مع التركيز أساسا على التعاون في مجالي منع نشوب الصراعات وحفظ السلام، لا سيما تقديم المساعدة في إنشاء قوة احتياطية أفريقية.

وتغتنم حركة عدم الانحياز هذه الفرصة للتأكيد على ضرورة تحسين وتوضيح العلاقة الاستراتيجية بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، لا سيما بين مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ومجلس السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، وبين الأمانة العامة للأمم المتحدة ومفوضية الاتحاد الأفريقي، على أساس إقامة شراكة أكثر فعالية لمعالجة المسائل ذات الاهتمام المشترك.

ونؤيد التوصية الواردة في تقرير الفريق ومفادها أنه، لدى تحديد تقاسم المسؤوليات، لا بد من الانتباه إلى عدم الإيحاء بأن الأمم المتحدة تتعاقد مع الاتحاد الأفريقي لإيكاله بحفظ السلام. فالهدف ينبغي أن يتمثل في الاستفادة على النحو الأمثل من مواطن قوة الاتحاد الأفريقي من حيث إسهامه في منع نشوب الصراعات وفي الوساطة، وقدرته على القيام بعمليات لحفظ السلام وفقا للفصل الثامن من الميثاق.

وتتشاطر الحركة الرأي المتعلق بضرورة توفير الموارد لعمليات حفظ السلام التي يقوم بها الاتحاد الأفريقي، بصورة مستدامة ويمكن التنبؤ بها، وبدون المساس بالمرونة اللازمة لمواجهة الأزمات بسرعة.

وتقر بلدان حركة عدم الانحياز بضرورة دعم الاتحاد الأفريقي في تطوير القدرات المؤسسية التي ستمكِنه من تنفيذ ولايته على نحو مُنسق ومناسب، لا سيما ضرورة بناء قدرات متكاملة للتخطيط لأنشطة منع نشوب الصراعات وإدارتها ودعمها في أفريقيا، بالتعاون الوثيق مع إدارة عمليات حفظ السلام.

كما تود الحركة أن تشدد على ضرورة تحديد آليات مُبتكَرة للدعم المالي والسوقي تركز على احتياجات القارة الأفريقية على الصعيد القاري. وفي هذا الصدد، تحيط الحركة

علما بالآليات المالية التي اقترحها الفريق المشترك بين الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة، وتتطلع إلى تلقي مزيد من المعلومات بشأن تنفيذها.

ونؤكد على أهمية توثيق التعاون في ما بين جميع الشركاء والمانحين الدوليين الذين يدعمون بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال حفظ السلام، بما في ذلك الدعم الضروري لوضع برامج تدريبية فعالة وممولة بصورة مناسبة.

وتؤمن حركة عدم الانحياز إيمانا راسخا بأن المسؤولية الرئيسية عن صون السلم والأمن الدوليين تقع على كاهل الأمم المتحدة، وبأن دور الترتيبات الإقليمية ينبغي أن يتفق تماما مع الفصل الثامن من الميثاق، وينبغي ألا يشكل بأي حال من الأحوال بديلا لدور الأمم المتحدة، أو أن يلتف حول التنفيذ الكامل للمبادئ التوجيهية المتعلقة بعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

في هذا الصدد، تؤكد الحركة مجددا أن إنشاء أية عملية لحفظ السلام أو تمديد لولاية عمليات قائمة، يجب أن يحترم بشكل صارم مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، والمبادئ الأساسية التي تحكم مثل هذه العمليات: موافقة الأطراف، وعدم استخدام القوة إلا في حالة الدفاع المشروع عن النفس، والحياد.

يجب ألا تستخدم عمليات حفظ السلام بديلا عن معالجة الأسباب الرئيسية للصراع، ولا يمكن استخدامها لهذا الهدف، ولكن ينبغي معالجة تلك الأسباب بطريقة متسقة وجيدة التخطيط ومنسقة وشاملة، إلى جانب الأدوات السياسية والاجتماعية والاقتصادية والتنموية الأخرى.

وتؤكد بلدان حركة عدم الانحياز مرة أخرى ضرورة إنشاء قاعدة لوجستية لدعم حفظ السلام الذي تقوم به الأمم المتحدة في أفريقيا، باعتبار أن معظم أنشطة الأمم المتحدة لحفظ السلام تتم هناك. وقد يزيد ذلك من نشر البعثات في أفريقيا، مما يضمن فعالية الكلفة ويدعم بناء قدرات الاتحاد الأفريقي في مجال عمليات حفظ السلام.

اسمحوا لي أن أختتم بالتشديد على أن التحديات في أفريقيا ذات أبعاد متعددة، ولا يمكن مواجهتها بشكل منفصل. ومسائل منع نشوب الصراعات وحلها وحفظ السلام ترتبط ارتباطا وثيقا بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.

أخيرا، نأمل أن تسهم هذه المناقشة في اتخاذ تدابير ملموسة ومناسبة لتعزيز العلاقة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

الرئيس: أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أحييكم، سيدي ، إذ تتسلمون مهامكم كممثل دائم لليبيا لدى الأمم المتحدة، ومهام رئاسة المجلس لشهر آذار/مارس. وأشكركم على مبادرة عقد هذه المناقشة حسنة التوقيت، التي تهمنا جميعا. وأقدر حضور الأمين العام، والوزيرة دلميني زوما، والسيد لعمامرة، مفوض السلام والأمن التابع للاتحاد الأفريقي، والبيانات التي أدلوا بها. وهذا الحضور الرفيع المستوى إنما يؤكد أهمية المسألة المعروضة علينا اليوم.

أود أن أعرب عن تقديري للسيد رومانو برودي على ريادته في أداء عمل الفريق المعني بأساليب التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي، دعما لعمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونقدر المشاورات المكثفة مع الدول الأعضاء، التي أضافت إلى الإدراك الثاقب بالفعل للفريق. ونعتقد أن تقرير الفريق (S/2008/813) هو صك مهم لبناء رؤية استراتيجية مشتركة بشأن شراكة معززة بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي.

في السنوات الأخيرة، واجهت الأمم المتحدة عددا متزايدا من التحديات في مجال السلام والأمن. وأصبحت عمليات حفظ السلام أكثر تعقدا. وقد تقدمت البلدان الأفريقية والمنظمات الإقليمية تكرارا معربة عن استعدادها لتحمل المزيد من المسؤوليات في جهدنا المشترك للحفاظ على السلام. وتلك كانت الحالة في دارفور والصومال وكوت ديفوار، ضمن أماكن أخرى. ويجب مبادلة ذلك التوجه الجديد بالثناء باستعداد مماثل من جانب الأمم المتحدة لتقديم الدعم اللازم.

لقد أعيد تأكيد أهمية التعاون مع الاتحاد الأفريقي والمنظمات الأفريقية دون الإقليمية على مستوى رؤساء الدول والحكومات عندما اجتمع المجلس في نيسان/أبريل الماضي تحت رئاسة جنوب أفريقيا (انظر S/PV.5868) واتخذ القرار ١٨٠٩ (٢٠٠٨). قبل ذلك، في مؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥، أيد رؤساء الدول والحكومات من كامل عضوية المنظمة فكرة التعاون المعزز. ويضفي التقرير المعروض علينا شكلا ملموسا على ذلك الهدف المشترك.

والتعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي تعبير عن أحكام الفصل الثامن من الميثاق، بحسب اعتراف تقرير الفريق. وتمثل مبادئ وأهداف الوثيقة التأسيسية للمنظمة، إضافة إلى المسؤولية الأولية لمجلس الأمن عن صون السلام والأمن الدوليين، أساسا منطقيا يُبنى عليه تعاون مماثل.

ونحن نؤيد تماما رأي الفريق بأنه لا يمكن تحقيق سلام مستدام عن طريق نشر قوات عسكرية فحسب. ولا ينبغي أن يركز التعاون بين الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي على السلام فحسب، ولكن على التنمية المستدامة أيضا. وإدراج بُعد بناء السلام في المراحل الأولى من حفظ السلام شديد الأهمية. ويترافق تعزيز الأمن مع ترسيخ المؤسسات الوطنية وتهيئة الظروف المؤاتية للتنمية المستدامة.

وتحيط البرازيل علما مع الاهتمام باقتراح الفريق بإنشاء آلية للأمم المتحدة للمساعدة في تمويل بعثات الاتحاد الأفريقي لحفظ السلام. ونعتقد أن ذلك الاقتراح المهم يستحق النظر بتمعن، لا في مجلس الأمن فحسب، ولكن أيضا في اللجنة الخاصة المعنية بعمليات حفظ السلام وفي الجمعية العامة. وتتفق البرازيل مع الفريق والاتحاد الأفريقي أنه لا يمكن توقع نشر بعثات حفظ السلام في سيناريوهات يحيطها الشك من دون الوسائل اللازمة. ونتفق مع التحليل أنه في غياب القدرات الضرورية، فإن نهجا من هذا القبيل لا ينطوي على احتمال الفشل فحسب، ولكن أيضا احتمال رفع التوقعات التي لن يتم الوفاء بها، مع عواقب وخيمة بالنسبة لمصداقية المنظمة.

إن الاتحاد الأفريقي في موضع فريد لتوفير الخبرة والملكية في عملية تسوية الصراعات في القارة. وعلينا البناء على موارده ومعرفته، ولكن ينبغي لنا أيضا القيام بدور فعال في المساهمة في نجاحه. والمنظمات دون الإقليمية – الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، وهذا غيض من فيض – تخطو خطوات إضافية لضمان السلام، وتعمل نيابة عن المجلس. وهي تحتاج إلى الدعم في مثل هذه الجهود.

والبرازيل مساهم تقليدي بقوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام. ونساهم حاليا بقوات عسكرية وقوات شرطة في عدة بعثات في أفريقيا – في الصحراء الغربية وكوت ديفوار والسودان وليبريا – وفي البعثات السياسية الخاصة في غينيا – بيساو وغرب أفريقيا. لقد أرسلنا في الماضي قوات إلى أنغولا وموزامبيق في عمليات لحفظ السلام كانت ضرورية للبلدان الناطقة بالبرتغالية مثلنا.

إن تركيز مساهمتنا في عمليات حفظ السلام الأفريقية قليل في ما يخص الموارد المالية، وكبير في ما يخص

التدريب ونقل الخبرات. وأساليب التعاون بين بلدان الجنوب هذه تقوم على منظور مشترك يتعلق بحل الصراعات كخبرة شاملة ترتكز على أركان ثلاثة: الأمن والمصالحة السياسية والتنمية. وفي هذه المرحلة، تدرس البرازيل مختلف الطرق لتحسين تعاوننا في مجال حفظ السلام مع كل من الاتحاد الأفريقي وبلدان أفريقية منفردة، آخذين بعين الاعتبار حدود ميزانيتنا والقدرة على إحداث أثر مهم في الميدان.

إن حفظ السلام مسؤولية عالمية، مثلما هو قيمة عالمية. ويمثل التعاون مع الاتحاد الأفريقي سبيلا إضافيا لضمان السلام والأمن. ألا أنه لا ينتقص من مهام الأمم المتحدة. والبرازيل على استعداد للمساهمة في المناقشات لمتابعة توصيات الفريق.

الرئيس: ما زال في القائمة عدد من المتكلمين. وأود بموافقة المجلس، أن أرفع الجلسة الآن، على أن تستأنف الساعة ١٥/٠٠.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/١٠.
